العدد
614

الاقتصاد

الملف..
رؤية المملكة 2030م .. قفزات مذهلة

اقتصاديات..
الحروب التجارية

تقرير..
المدن الحيوانية.. ثروة بلا حدود

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

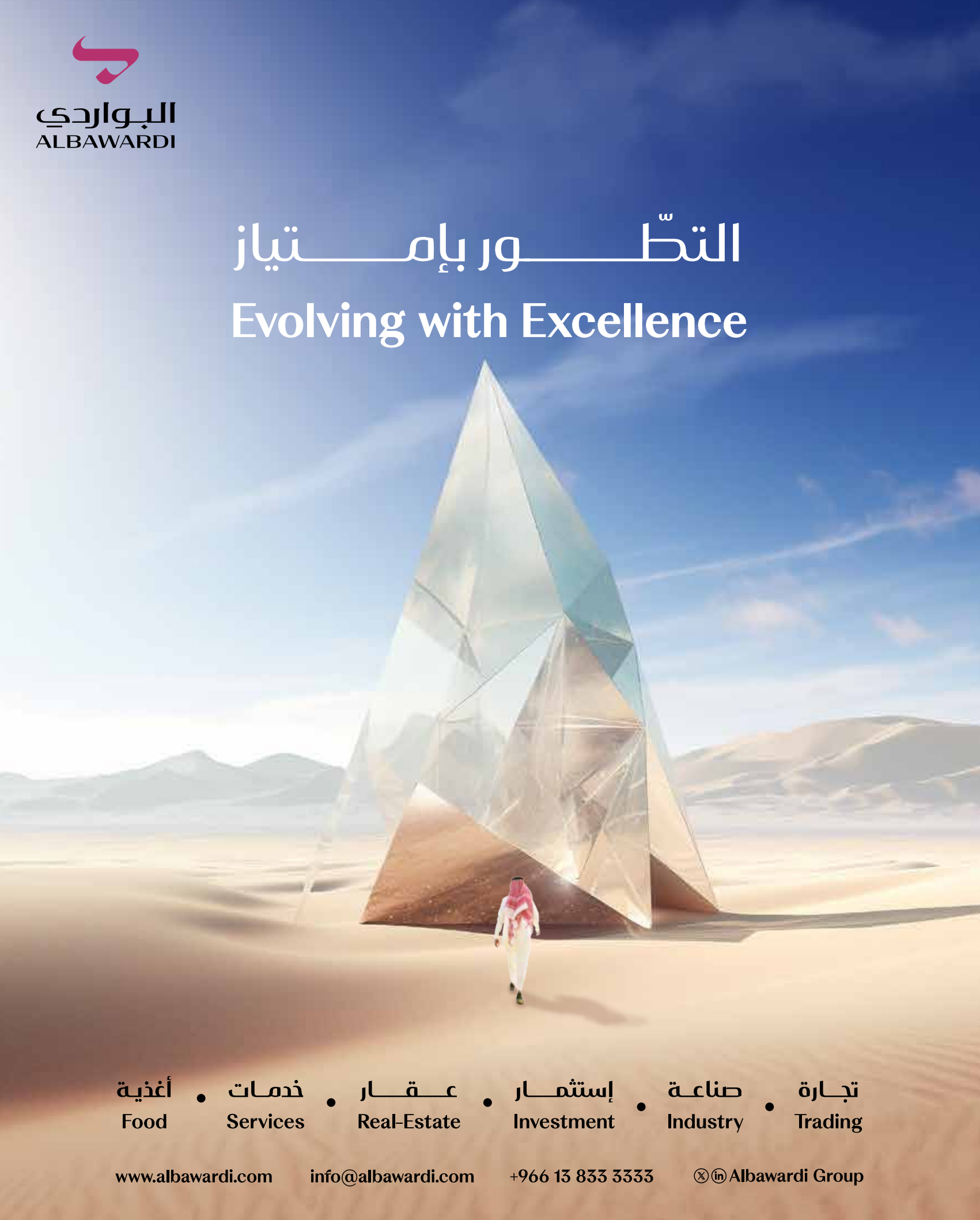
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 614
مارس/أبريل 2025م
(شعبان/رمضان 1446هـ)
السنة الثامنة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـد بن عبـدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام 31421 Dammam
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

رغم التباطؤ العالمي.. المملكة الأفضل

رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتراجع التوقعات بنمو الناتج المحلي لعديد من الدول، تبرز المملكة كلاعب اقتصادي بارز، محُققةً الأفضلية في معدل النمو بين دول مجموعة العشرين، ومتقدمة إلى المرتبة "السادسة" بين أقوى اقتصادات المجموعة وفقًا لتعادل القوة الشرائية، بحسب بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2024م.

ورغم أن الصندوق، قد خفّض توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي إلى 3% خلال العام الجاري و3.7% في عام 2026م، فإن المملكة حافظت على تفوقها النوعي من حيث الأداء الكلي، ما يثير التساؤلات حول "سر" هذا التقدم، وسط موجة التباطؤ التي طالت اقتصادات كبرى مثل: ألمانيا واليابان وكندا والمملكة المتحدة، وغيرهم.

ويمثل التحول الجذري الذي تقوده المملكة ضمن رؤية 2030م، واحدة من أبرز عوامل التفوق، التي أعادت تشكيل المشهد الاقتصادي الوطني من الاعتماد على النفط إلى التنويع الاقتصادي بتنمية قطاعات عدة، مثل السياحة، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والطاقة المتجددة.

وقد منح هذا التنوع التنموي اقتصادنا الوطني مرونة وقدرة عالية على امتصاص الصدمات العالمية؛ فقد ساهمت السياسات المالية المتوازنة، والإنفاق الحكومي الاستراتيجي على المشروعات الكبرى، مثل "نيوم" و"القدية" و"البحر الأحمر"، في تعزيز الطلب الداخلي، وتحفيز نمو القطاع الخاص الذي تصاعد دوره بصورة ملموسة، ويسهم اليوم بقرابة الـ 45% في الاقتصاد الوطني، كما اجتذبت بيئة الأعمال المتطورة المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي إلى 3.6%، ما ساهم في تسريع دوران عجلة الاقتصاد.

وتستند بلادنا إلى قاعدة مالية قوية واحتياطات نقدية ضخمة، يمنحها مرونة عالية في مواجهة التحديات الاقتصادية، كما أن الاستقرار السياسي والأمني يُعزز من ثقة المستثمرين ويشكل بيئة محفزة للنمو.

ويبقى أن تقدم المملكة أصبحت تمثل نموذجًا مختلفًا عن كافة اقتصادات العالم، يجمع بين الجرأة في الإصلاح، والانضباط المالي، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ما جعلها الأفضل نموًا بين دول العشرين، وجعل عيون العالم ترقب خطواتها المقبلة.

الملف

رؤية المملكة 2030م .. قفزات مذهلة 6

اقتصاديات

"الحروب التجارية".. من يدفع الفاتورة؟ 16

الأصول المُدارة.. على أهبّة النمو 22

أسواق

طفرة البقالات! 28

عجز البلاتين! 34

المملكة واستثمارات تخزين الطاقة 40

تحليل

الذهب.. الحديث الدائم للأسواق والبنوك والمستثمرين 46

كريتيف

الذكاء الاصطناعي.. عدو البيئة! 48

خلايا الوقود.. البديل القادم! 54

تقرير

المدن الحيوانية.. ثروة بلا حدود 70

لاقندر

مزيج الركام يصنع أسفلتًا بيئيًا! 58

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 76

ثروات

الموظفين القدامى.. ثروة الشركات 64

رأي

التعزيز المالي لا يتحقق بالحمائية التجارية
عبدالعزيز المقبل 21

العامل الديموغرافي وخطط الأعمال
محمد اليامي 39

البيانات والنفط والقاتل الاقتصادي!
صباح التركي 69

الملف

الرؤية

رؤية المملكة 2030م .. قفزات مذهلة

الاقتصاد - هيئة التحرير

في عامٍ لا يشبه ما سبقه، وضمن مسيرة تحوُّل تُسابق الزمن، كشفت المملكة عن تقرير أداء رؤية 2030 لعام 2024م، الذي حمل بين سطوره أكثر من مجرد أرقام، بل حكاية وطن يكتب مستقبله بيده، فلم يكن اللافت في التقرير فقط حجم الإنجازات المتحققة، بل الوتيرة المتسارعة، والمنهجية المتكاملة التي استطاعت بها المملكة أن تتجاوز مستهدفات كان يُفترض الوصول إليها في عام 2030م قبل موعدها بسنوات.

فمن قفزات في الناتج المحلي غير النفطي، إلى تحولات جذرية في جودة الحياة، مرورًا بتمكين المواطن وتموضع المملكة عالميًا، إذ يُعيد هذا التقرير تشكيل الصورة الذهنية عن وطن لم يعد فقط يتهيأ للمستقبل، بل صار هو المستقبل نفسه.

ففي السطور التالية، نأخذكم في قراءة تحليلية شاملة لهذا التقرير المفصلي، لنرصد كيف تحوّلت الرؤية من خريطة طريق إلى واقع نابض بالحياة... وكيف باتت الإنجازات تتحدث بلغة الثقة والطموح المفتوح على آفاق لا حدود لها.

تقدم غير مسبوق نحو أهدافها الاستراتيجية

فمع دخولها العام التاسع منذ انطلاقتها، تواصل رؤية المملكة 2030م إحراز تقدم غير مسبوق نحو أهدافها الاستراتيجية؛ حيث أُعلن مؤخرًا تقرير الرؤية لعام 2024م، مؤكدًا اقتراب المملكة أكثر من أي وقت مضى من تحقيق التحول الوطني المنشود.

ويكشف التقرير ملامح مرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي، والتنوع في مصادر الدخل، ضمن مجتمع حيوي ينمو بثقة، ووطنٍ لا سقف لطموحه، ولقد استندت الرؤية، منذ لحظتها الأولى، إلى مكامن قوة المملكة باعتبارها قلب العالمين العربي والإسلامي، وقوة اقتصادية واستثمارية مؤثرة، ومركزًا استراتيجيًا يربط القارات ويشكّل محورًا لوجستيًا وتجاريًا عالميًا.

وبحكمة القيادة، تحوّلت هذه الركائز إلى محرّك تنموي قوي، يقود المملكة نحو مستقبل واعد، حيث تواصل تقديم خدماتها لضيوف الرحمن بقيم راسخة، وتفتح أبوابها لفرص استثمارية وعملية، وتترسّخ كمركز عالمي للفرص والازدهار.

التنمية المستدامة المنشودة للأجيال

وفي مستهل التقرير، قال خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز: "نحمد الله على ما تحقق لبلادنا من إنجازات خلال أقل من عقد من الزمن، جعلت منها نموذجًا عالميًا في التحولات على كافة المستويات، وإننا إذ نعتز بما قدمه أبناء الوطن الذين سخّروا جهودهم للمضي به نحو التقدم والازدهار، سنواصل معًا مسيرة البناء لتحقيق المزيد من التنمية المستدامة المنشودة للأجيال".

ومن جهته، أكد ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، خلال كلمته في التقرير، أن المملكة تمضي بثقة نحو تحقيق أهداف الرؤية، مشيدًا بجهود أبناء وبنات الوطن الذين تجاوزوا التحديات وحققوا المستهدفات، بل وتخطوها في

بعض المجالات، وقال: "ونحن في عامنا التاسع من رؤية المملكة 2030م، نفخر بما حققه أبناء وبنات الوطن من إنجازات، لقد أثبتوا أن التحديات لا تقف أمام طموحاتهم، فحققنا المستهدفات، وتجاوزنا بعضها، وسنواصل المسير بثبات نحو أهدافنا لعام 2030م، ونجدد العزم لمضاعفة الجهود، وتسريع وتيرة التنفيذ، لنستثمر كل الفرص ونعزز مكانة المملكة كدولة رائدة على المستوى العالمي".

تحقيق 93% من الأهداف المحددة

وقد سجل تقرير أداء الرؤية لعام 2024م، القفزات النوعية التي حققتها المملكة في مختلف المجالات، حيث أظهرت النتائج تحقيق 93% من الأهداف المحددة، لافتًا إلى أن نسبة المبادرات المكتملة أو على المسار الصحيح بلغت 85%، وأن إجمالي عدد المبادرات بلغ 1502 مبادرة، منها 674 مبادرة مكتملة منذ انطلاقة الرؤية، و596 مبادرة على المسار الصحيح.

وكشف التقرير عن أن الناتج المحلي غير النفطي شهد نموًا بنسبة 3.9%، بينما استقطبت المملكة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 77.6 مليار ريال، وتقدَّمت المملكة إلى المركز الـ 16 في مؤشر التنافسية العالمي، واحتفظت بصدارتها على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمار الجريء بنسبة 40%، كما تجاوز مؤشر توليد الفرص الاستثمارية مستهدف عام 2024م محققًا أكثر من 1800 فرصة استثمارية.

148% نسبة الإيرادات السياحية الدولية

وعلى الصعيد السياحي، أظهر التقرير مدى التقدم الذي أحرزته المملكة في القطاع السياحي، مشيرًا إلى تجاوز عدد السياح حاجز 100 مليون زائر، وتسجيل 8 مواقع في قائمة التراث العالمي لليونسكو، وارتفع عدد المتطوعين إلى 1.2 مليون، متخطين مستهدف عام 2030م البالغ مليون متطوع، كما بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 33.5%، متجاوزة المستهدف البالغ 30%، وأُدرجت المدينة المنورة ضمن أفضل 100 وجهة سياحية عالميًا لعام 2024م، ونالت العُلا أول وجهة في الشرق الأوسط معتمدة في المنظمة الدولية للوجهات السياحية "ديستينيشنز إنترناشيونال"، وتوسعت المملكة بمنح تأشيرة زيارة المملكة إلكترونيًا لتصل إلى 66 دولة، وبلغت نسبة الإنجاز في مشاريع القدية 81% في متنزه "أكواريبا"، و87% في متنزه "SIX FLAGS".

وارتفعت الإيرادات السياحية الدولية مقارنة بعام 2019م إلى 148%، وبلغ عدد زوار الفعاليات الترفيهية 76.9 مليونًا، وتصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين، هذا وسجلت المملكة أعلى رقم تاريخي بوصول أعداد المعتمرين إلى 16.92 مليون معتمر، متخطية بذلك مستهدف العام البالغ 11.3 مليون معتمر، ووصلت تغطية خدمات الرعاية الصحية إلى 96.4% من التجمعات السكانية، مقتربة من مستهدف عام 2030م البالغ 99.5%.

تضاعف إجمالي الأصول المدارة للصندوق

وعن صندوق الاستثمارات العام، أظهر التقرير تضاعف إجمالي الأصول المدارة للصندوق بأكثر من ثلاث مرات منذ انطلاق الرؤية لتصل إلى 3.53 ترليونات ريال، ليتجاوز مستهدف عام 2024م بأصول قيمتها 3.3 تريليون ريال، وأشار إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغت 47%، ومتجاوزة مستهدف عام 2024م، كما تجاوزت نسبة توطين الصناعات العسكرية مستهدفها المرحلي، لتصل إلى 19.35% بعد أن كانت 7.7% في عام 2021م.

اقتصاد المملكة في عام 2024م، نمو متسارع خارج مظلة النفط وحزمة استثمارات أجنبية تؤكد الثقة العالمية بالرؤية.

نسبة تملك المساكن تتجاوز المستهدفات

وفي مجال جودة الحياة، كشف التقرير أن نسبة تملك المساكن ارتفعت إلى 65.4%، وذلك مقارنة بـ 47% في عام 2016م، ومتجاوزة مستهدف عام 2025م، وتجاوز عدد المتطوعين 1.2 مليون شخص، وعلى صعيد التحول الرقمي، قفزت المملكة 25 مرتبة في مؤشر الحكومة الإلكترونية، في حين استقبلت أكثر من 16.9 مليون معتمر من خارج المملكة. كما حققت المملكة المرتبة الثامنة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 78.8 عامًا.

114 مليار ريال مساهمة القطاع الزراعي

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، أشار التقرير إلى أن مساهمة القطاع بلغت في الناتج المحلي الإجمالي 114 مليار ريال، وأُعيد تأهيل أكثر من 118 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، وأُعيد توطين أكثر من 7800 حيوان مهدد بالانقراض، ودشنت أول حافلة وسيارة أجرة تعملان بالهيدروجين، وشُغّلت 4 مشاريع إضافية للطاقة المتجددة، ووصلت تكلفة إنتاج الكهرباء من المصادر المستدامة معدلات تُعد من الأقل عالميًا، وأُنشئت أول محطة تحلية في العالم تعمل بالطاقة الشمسية.

الحفاظ على تصنيفات ائتمانية إيجابية

وعلى مستوى مجموعة العشرين، تقدَّمت المملكة إلى المرتبة 11، في وقت تمكن فيه 33.7% من مستفيدي برامج الدعم القادرين على العمل، مقارنة بـ 1% فقط في 2017م، هذا التقدم ترافق مع الحفاظ على تصنيفات ائتمانية إيجابية من أبرز الوكالات العالمية، كصندوق النقد الدولي الذي توقع أن تصل نسبة النمو إلى 3% عام 2025م وإلى 3.7% عام 2026م، فيما توقع البنك الدولي أن تسجل المملكة نموًا بواقع 3.4% عام 2025م و5.4% عام 2026م، كما ألمح التقرير إلى تصنيفات الاقتصاد الوطني التي أكدت غالبيتها على الاستقرار والنظرة المستقبلية مثل: وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، وكالة "فيش"، وأيضًا وكالة "ستاندرد آند بورز".

انخفاض تاريخي في معدل البطالة

أما بالنسبة لمعدل البطالة، فقد كشف التقرير أن المملكة سجلت انخفاضًا تاريخيًا في معدل البطالة محققة مستهدف الرؤية البالغ 7%، وقفزت 32 مرتبة في مؤشر المشاركة الإلكترونية منذ عام 2016م، لتصل للمرتبة السابعة عالميًا، متخطية مستهدفها لعام 2030م، بالوصول إلى المراتب العشر الأولى، كما قفزت 30 مرتبة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية مقارنة بخط الأساس، لتصل إلى المرتبة

السادسة عالميًا، مقتربة من مستهدف عام 2030م، المتمثل في الوصول للخمس المراتب الأولى، فيما تجاوز عدد المقار الإقليمية للشركات العالمية في المملكة مستهدفه لعام 2030م، بوصوله إلى أكثر من 571 شركة.

4 جامعات ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا

وقد صُنفت 4 جامعات سعودية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم، وجاءت جامعة الملك سعود في المرتبة الـ 90 عالميًا، ما يجعلها أول جامعة سعودية تدخل ضمن أفضل 100 جامعة عالمية، وحصد الطلبة السعوديون 114 ميدالية وجائزة كبرى في أكبر مسابقتين عالميتين في مجالات العلوم والهندسة والاختراع، وهما "آيسف 2024م" و"آيتكس 2024م" تمكّن أكثر من437 ألف مواطن ومواطنة من الالتحاق بسوق العمل في القطاع الخاص خلال عام 2024م، وذلك عبر برامج ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وبلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص حتى نهاية عام 2024م نحو 2.4 مليون مواطن ومواطنة.

أكبر مستشفى افتراضي في العالم

كما أشار التقرير إلى وصول نسبة تغطية خدمات الرعاية الصحية إلى 96.4% من التجمعات السكانية، مقتربة من مستهدف عام 2030م البالغ 99.5%، ودخول مستشفى صحة الافتراضي لموسوعة غينيس كأكبر مستشفى افتراضي في العالم، وأُدرجت 7 مستشفيات سعودية ضمن أفضل 250 مستشفى في العالم، وحقق مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث المركز الأول عالميًا في استخدام التقنية الطبية، واُعتمدت 16 مدينة سعودية مدنًا صحية؛ لتصبح المملكة أعلى دولة في المنطقة من حيث عدد المدن الصحية المعتمدة عالميًا، وارتفعت نسبة جاهزية المناطق الصحية في المملكة لمواجهة المخاطر الصحية إلى 92%.

ارتفع عدد الأندية الرياضية التي تتنوع ألعابها

هذا وارتفع عدد الأندية الرياضية التي تتنوع ألعابها إلى 128 ناديًا، وارتفع عدد الاتحادات الرياضية إلى 97 اتحادًا، بنسبة نمو تزيد على 200%، ووصلت نسبة السعوديات الممارسات للرياضة أسبوعيًا إلى 46%، كما ارتفعت نسبة ممارسي النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا من البالغين إلى 58.5% متجاوزة مستهدف عام 2024م، وارتفعت من الأطفال والمراهقين الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 60 دقيقة يوميًا إلى 18.7%، وارتفع متوسط عمر الإنسان إلى 78.8 عامًا، مقتربًا من مستهدف عام 2030 البالغ 80 عامًا.

المركز الـ 16 عالميًا في مؤشر المسؤولية الاجتماعية

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، تقدمت المملكة إلى المركز الـ 16 عالميًا في مؤشر المسؤولية الاجتماعية الصادر عن "IMD"، وتصدرت دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمان، وفازت باستضافة النسخة الأكبر من بطولة كأس العالم لكرة القدم 2034؛ لتكون أول دولة في التاريخ تستضيف هذا الحدث بمفردها (بنظامه الجديد)، وابتكرت المملكة بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية واستضافت نسختها الأولى.

إنجازات تُجسد حرص القيادة على صناعة مستقبل واعد

وفي هذا السياق، رفع صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة ما تحقق من منجزات نوعية في رؤية 2030م والتي نعيش عامها التاسع، مؤكدًا سموه أن هذه الإنجازات تُجسد حرص القيادة الرشيدة على صناعة مستقبل تنموي واعد، يعزز مكانة المملكة إقليميًا ودوليًا.

وأشار سموه إلى أن ما تحقق من نسب إنجاز متقدمة في المؤشرات والمبادرات يعكس عمق التخطيط ووضوح الرؤية، حيث تجاوزت نسبة المؤشرات التي حققت مستهدفاتها أو قاربتها 93%، فيما اكتملت أكثر من 1502 مبادرة من أصل 2674، مما يعكس تسارع الخطى نحو مستهدفات عام 2030م

ونوّه سموه بما تحقق على صعيد الاقتصاد الوطني، من مضاعفة أصول صندوق الاستثمارات العامة، وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، والنمو المتسارع في التوظيف وريادة الأعمال، إلى جانب دخول الجامعات السعودية ضمن مصاف الجامعات العالمية المرموقة.

النجاحات المتحققة تمثل مصدر فخر لكل مواطن

وفي جانب التنمية المجتمعية، أشار سمو أمير المنطقة الشرقية إلى ما تشهده المملكة من تحسّن شامل في جودة الحياة، وتطور في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتمكين الشباب والمرأة، بما يواكب طموحات المواطنين ويعكس الاهتمام المتزايد ببناء مجتمع حيوي ينعم بالاستقرار والرفاه، كما أشاد سموه بتقدم المملكة في مؤشرات التحول الرقمي، وتصدرها المركز الأول عالميًا في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، والمرتبة الثانية عالميًا في مؤشر تطوير وتطبيق التقنية، إضافة إلى استضافة المملكة للفعاليات الدولية الكبرى، من بينها كأس العالم للرياضات الإلكترونية، وفوزها باستضافة النسخة الأكبر من كأس العالم لكرة القدم 2034م، وأكد سموه أن النجاحات المتحققة تمثل مصدر فخر لكل مواطن، ودافعًا لمواصلة المسيرة بكل عزيمة وثبات، في ظل قيادة حكيمة جعلت الإنسان محور التنمية وركيزتها الأساسية، تحقيقًا لأهداف رؤية 2030م الطموحة.

> **تحسينات ملموسة في جودة الحياة وتمكين الفرد تجسّد التزام الرؤية بتعزيز رفاه المواطن واستثمار الطاقات الوطنية.**

بداية المرحلة الثانية من برنامج الاستدامة المالية

ومن جانبه أشار معالي وزير المالية، محمد الجدعان، إلى أن الاقتصاد الوطني شهد نموًا ملحوظًا بنسبة 65% منذ إطلاق رؤية 2030م، وأكد أن المملكة بدأت المرحلة الثانية من برنامج الاستدامة المالية، الذي لا يقتصر على تحقيق التوازن المالي، بل يهدف إلى تحقيق ميزانية مستدامة تعزز استقرار الاقتصاد الوطني. كما أضاف أن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها أسهمت في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، مما دفع مسيرة التنوع الاقتصادي والاستقرار المالي. ولفت إلى أن الحكومة تواصل التوسع في الإنفاق الاستراتيجي على المشاريع التنموية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية

2030 والتوجهات الوطنية، مع استمرارها في عمليات التمويل المحلي والدولي لتغطية العجز المتوقع في ميزانية عام 2024م، وسداد الدين المستحق على المدى المتوسط.

المملكة أصبحت أكثر التزامًا وعزيمة في تنفيذ رؤية2030م

من جانبه، أكد معالي وزير الاستثمار، المهندس خالد الفالح، أن المملكة أصبحت أكثر التزامًا وعزيمة في تنفيذ رؤية 2030م بعد مرور ثمانية أعوام على إطلاقها. وأشار إلى أن المملكة قد حققت 87% من أهداف الرؤية رغم التحديات الكبيرة، خصوصًا لدولة مثل السعودية التي كانت تعتمد على النفط لعقود. وأضاف أن المملكة بصدد تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق، بفضل جهود تنويع الاقتصاد، الذي أسهم في نمو القطاعات غير النفطية، مما سمح بتوسيع دور القطاع الخاص وزيادة قدرة الاقتصاد على توليد مزيد من الوظائف وفرص الاستثمار.

وأكد أيضًا معالي وزير الاقتصاد والتخطيط، الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، أن رؤية 2030م، تتوافق بشدة مع أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى أن المملكة أصبحت قوة استثمارية دولية، وتلعب دورًا مهمًا في حشد الموارد لتحقيق النمو المستدام، وأضاف أن الرؤية تعد موضوعًا حاضرًا بقوة في أبرز الملتقيات والمحافل الدولية، حيث تتطلع الكثير من الدول إلى فهم واستلهام تجربة المملكة.

التقرير يترجم مسيرة 9 أعوام من التطوير المستمر

وقال وزير التجارة، الدكتور ماجد القصبي، إن التقرير السنوي لرؤية 2030م لعام 2024م يترجم مسيرة 9 أعوام من التطوير المستمر لمستقبل مشرق ومكانة ريادية عالمية بسواعد مُخلصة لأبناء وبنات الوطن، وأشار إلى أن رؤية المملكة 2030م ترسم مسارًا يُعزز التكامل بين الثقافة والابتكار، بما يواكب التغيرات العالمية المتسارعة، وتفتح آفاقًا أوسع للمواطنين والمقيمين والزوار من مختلف أنحاء العالم، وقد صُممت لتنفذ على ثلاث مراحل رئيسة، تمتد كل مرحلة منها لخمسة أعوام، وتُبنى على نجاحات المرحلة السابقة، بدأت المرحلة الأولى بإرساء أسس التحول من خلال إصلاحات هيكلية واقتصادية ومالية واجتماعية شاملة، بينما ركزت المرحلة الثانية على دفع عجلة الإنجاز وتعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، ومن المنتظر أن تُسهم المرحلة الثالثة في تعزيز استدامة التحول واستثمار فرص النمو الجديدة.

تمكين القيادة الحكيمة لقطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات

وأكد معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، المهندس عبدالله بن عامر السواحه، أن تسجيل المملكة الأولى في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت، والثاني عالميًا في مؤشر التحول الرقمي في الشركات، وكذلك المركز الثاني عالميًا في مؤشر تطوير وتطبيق التقنية، وأن النتائج التي حققتها كذلك منظومة الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار منذ ميزانية العام 2023م تشهد على تمكين القيادة الحكيمة

لقطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات والفضاء والبحث والتطوير والابتكار، وتعزيز قدراتها لبناء حاضر المملكة المترابط ومستقبلها المبتكر، وأشار إلى جملة من المنجزات على مستوى منظومة الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار، في مقدمتها إرسال أول رائدة فضاء سعودية وعربية مسلمة إلى محطة الفضاء الدولية ووصول أول رائد فضاء سعودي إلى المحطة، ونجاح تنفيذ 14 تجربة علمية على متن أكبر منصة بحثية في الفضاء.

التقرير يعكس مدى التحول الإيجابي النوعي الذي تشهده المملكة

ومن جهته، أشاد رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، بما حققته رؤية المملكة 2030م، من إنجازات نوعية خلال عام 2024م، مؤكدًا أن ما ورد في التقرير السنوي للرؤية من تحقيق 93% من المؤشرات المستهدفة، يعكس مدى التحول الإيجابي النوعي الذي تشهده المملكة في المجالات الاقتصادية والتنموية.

وأوضح أن ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 47%، يُعد دليلاً على نجاح السياسات الاقتصادية التي أرستها الرؤية، والتي هدفت إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره كمحرك رئيس للنمو المستدام، وأضاف أن الرؤية ببرامجها ومبادراتها لعبت دورًا محوريًا في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات المحلية والدولية، من خلال تحسين البيئة التنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتقديم حوافز استراتيجية للمستثمرين، مما أسهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة المشاريع التنموية.

وأشار إلى ما شهدته المنطقة الشرقية من طفرة استثمارية خلال عام 2024م شملت قطاعات حيوية مثل: الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، والسياحة، وقال "إن مشاريع مثل: تطوير مدينة "سبارك"، وتوسعة ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، إضافة إلى المبادرات النوعية في قطاع السياحة الساحلية بمحافظة الخبر، عكست الدور المحوري للمنطقة الشرقية في دعم مستهدفات الرؤية.

تنفيذ الإصلاحات بفاعلية وكفاءة

ويشكل تقرير إنجازات رؤية 2030م، لعام 2024م انعكاسًا دقيقًا للمسار الطموح الذي اتخذته المملكة على مدى السنوات الماضية. فرغم التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، أظهرت المملكة قدرة استثنائية على تجاوز العقبات وتحقيق تقدم ملحوظ في مختلف القطاعات التنموية.

ومن خلال استعراض أبرز المؤشرات، يتضح أن المملكة قد حققت 93% من أهدافها المحددة لعام 2024م، ما يعكس القدرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية بفعالية وكفاءة. وقد برز ذلك في تحقيق نمو قدره 3.9% في الناتج المحلي غير النفطي، وهو مؤشر على نجاح السياسات المتبعة في تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط. كما تجسد النمو المستمر للقطاعات غير النفطية في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث وصلت الاستثمارات المباشرة إلى 77.6 مليار ريال، وهو ما يعد مؤشرًا قويًا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي.

> **"نمو اقتصادي متسارع مدفوع بتنويع القطاعات وتوسيع دور القطاع الخاص وتعزيز جاذبية الاستثمار."**

إنجازات لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط

وتُعد هذه الإنجازات جزءًا من مشروع متكامل يعكس رؤية المملكة الطموحة، التي لا تقتصر أهدافها على تعزيز الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتسع لتشمل مجالات التحول الرقمي، تمكين الأفراد، وتحسين جودة الحياة. وقد تجسدت هذه الجهود في زيادة نسبة تملك المساكن لتصل إلى 65.4%، بالإضافة إلى تحقيق المملكة تقدمًا ملحوظًا في تصنيفات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن تعزيز مكانتها في مجال السياحة والتراث العالمي. تمثل هذه النتائج شهادة على الدور الحيوي الذي تلعبه السياسات الحكومية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، كما تعكس التزام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يُعد التحسن الملحوظ في متوسط العمر المتوقع، الذي وصل إلى 78.8 عامًا، مؤشراً آخر على نجاح المملكة في تحسين النظام الصحي وتوفير بيئة اجتماعية تدعم رفاهية المواطنين. وفي هذا السياق، يتجاوز التقرير مجرد رصد النتائج ليُسلّط الضوء على الآليات التي أُتبعت لتحقيق هذه الإنجازات، مستعرضًا كيفية التنسيق الفعّال بين الحكومة والقطاع الخاص، مما أسهم في تقوية الاقتصاد الوطني وفتح أبواب فرص العمل للمواطنين.

إضافة إلى ذلك، يعكس التقرير الجهود المستمرة لضمان استدامة الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ سياسات مالية حكيمة، مثل التوسع في الإنفاق الاستراتيجي وضمان استدامة المالية العامة، ما يعزز من قدرة المملكة على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

الاستراتيجيات الوطنية أدوات أساسية لتنفيذ الرؤية

ومن الجدير بالذكر أن برامج تحقيق رؤية 2030م التي أُطلقت في مرحلتها الأولى قد نجحت في تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وتسريع وتيرة الإنجاز، مما ساعد في تجاوز بعض الأهداف الطموحة. كما أسهمت هذه البرامج في بناء القدرات المؤسسية وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق نمو مستدام، وشهدت تطورات مستمرة لمواكبة التغيرات الاقتصادية. فقد تم دمج وإغلاق بعض البرامج، بينما تم استكمال خطة برنامج الاستدامة المالية، ليصل عدد البرامج حاليًا إلى 10.

وتُعدُّ الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات أساسية لتنفيذ الرؤية، حيث أسهمت في تحقيق النمو المستدام وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. فمنذ إطلاق الرؤية، كان التركيز على تطوير القطاعات وتنمية المناطق عبر إصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الأعمال. ومع مرور الوقت، برزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات متخصصة في قطاعات محددة، مما عزز عملية التحول الشامل وأسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في كافة مناطق المملكة.

واليوم، تشهد المملكة تحولاً غير مسبوق في قطاعات متعددة مثل السياحة، الطاقة المتجددة، والتعدين. ومع استمرار إطلاق استراتيجيات جديدة، ستتمكن المملكة من مواكبة الفرص المستقبلية وتحقيق مزيد من النمو المستدام، لتصبح مركزًا حيويًا للفرص وطموحات الأفراد.

ومع اقتراب نهاية المرحلة الثانية من الرؤية (2021م - 2025م)، يتجلى التقدم الملحوظ في مختلف القطاعات، خاصة في مجالات السياحة والطاقة المتجددة. تواصل المملكة تعزيز تنويع اقتصادها وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة، مما يعزز قدرتها على تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية القصوى. كما يستمر الاقتصاد السعودي في تعزيز مكانته كأحد أبرز الاقتصادات العالمية من حيث الاستقرار والنمو، مدفوعًا بجهود مستمرة لتنويع الاقتصاد. وقد أسهمت هذه الجهود في نمو القطاعات غير النفطية، مما عزز دور القطاع الخاص وزاد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة وفرص استثمار. وقد شهدت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا قياسيًا، مما يعكس التوقعات المتفائلة بشأن نمو الاقتصاد السعودي في المستقبل. ■

اقتصاديات

الصراع التجاري

"الحروب التجارية".. من يدفع الفاتورة؟

الاقتصاد: هيئة التحرير

في السنوات الأخيرة، عاد شبح الحروب التجارية ليخيّم من جديد على الاقتصاد العالمي، وسط تنامي السياسات الحمائية التي تعيد رسم مشهد التجارة الدولية. وبينما يشتد النزاع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، ويُعاد إحياء السياسات الحمائية كوسيلة لحماية الصناعات الوطنية، يتصاعد القلق من آثارها الممتدة التي لا تقتصر على طرفي النزاع فقط، بل تطال معظم دول العالم، خاصة تلك التي تقع على هامش القوى الكبرى، مثل دول الشرق الأوسط والدول النامية.

في خطوة وصفت بأنها الأعنف منذ ما يقرب من قرن، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 2 أبريل 2025م عن أكبر زيادة شاملة في الرسوم الجمركية، تحت عنوان "يوم التحرير"، مستعيدة بذلك ممارسات تعود إلى قانون "سموت-هاولي" لعام 1930م، والذي رفع الرسوم الجمركية على أكثر من 20 ألف سلعة، ما أدى حينها إلى انهيار التجارة العالمية ومهَّد الطريق أمام الكساد الكبير.

جذور تاريخية للحروب التجارية

وعلى الرغم من أن الحروب التجارية تبدو ظاهرة حديثة، فإن جذورها تمتد عميقًا في التاريخ الاقتصادي العالمي. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، شهد العالم موجات متعاقبة من النزاعات التجارية، بدأت من أوروبا، مرورًا بأمريكا، وانتهاءً بآسيا. فقد اندلعت حروب تجارية بين فرنسا وإيطاليا (1886م - 1898م)، وبين فرنسا وسويسرا (1892م - 1895م)، وأيضًا بين ألمانيا وروسيا (1893م - 1894م).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، برزت التوترات بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبلغت ذروتها في الثمانينيات، عندما شهد الاقتصاد العالمي تقلبات حادة في أسعار الطاقة والعملات، وارتفاع معدلات التضخم، وتفجرت المشكلات المالية باختلالات كبرى في موازين المدفوعات، وسط تراجع القدرة التنافسية الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي) أمام الصعود الآسيوي بقيادة اليابان ودول "النمور الآسيوية"، مثل: (هونج كونج، تايوان، كوريا الجنوبية، وسنغافورة)، والتي تعاظمت أهميتها في مجال الصناعات التكنولوجية.

عودة السياسات الحمائية ومأزق منظمة التجارة

وفي الآونة الأخيرة لاسيما مع التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، شهدت منظمة التجارة العالمية مؤخرًا ضغوطًا متزايدة في ظل توجه دول كبرى، على رأسها الولايات المتحدة، إلى تبني سياسات حمائية تتعارض مع مبادئها الأساسية. إذ تقوم فلسفة المنظمة على تحرير التجارة بين أعضائها ورفض القيود التجارية التي تعيق حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إلا أن السياسات الأمريكية الأخيرة تهدد بتقويض هذا الإطار العالمي.

> **ما كسبته الولايات المتحدة الأمريكية من عوائد المساهمين خسرته في قدرتها الإنتاجية، فقد تضررت صناعاتها للصلب، والألمنيوم، وبناء السفن، وغيرها.**

> **فاتورة الواردات الأمريكية من الصين تُعادل وحدها زيادة ضريبية قدرها 400 مليار دولار على الأسر والشركات الأمريكية.**

> **الأسواق الناشئة الأكثر تأثرًا بهذه الإجراءات، وكذلك الدول ذات الاعتماد العالي على التصدير ستعاني من تراجع الطلب الخارجي وخروج رؤوس الأموال.**

الرسوم الجمركية بين الحماية والتدمير

وتلجأ الدول إلى فرض الرسوم الجمركية لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها حماية الصناعات الوطنية، وزيادة الإيرادات، وتقليص العجز التجاري. ولكن رغم هذه المنافع الظاهرة، تحمل هذه السياسات آثارًا جانبية خطيرة، منها ارتفاع الأسعار، اضطراب سلاسل الإمداد، تراجع أسواق الأسهم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الناشئة، ما يثير تساؤلات عديدة حول أهداف هذه الرسوم وتداعياتها، خاصة على منطقة الشرق الأوسط التي تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد العالمي بفضل ثرواتها النفطية وموقعها المتميز على الخريطة الاقتصادية العالمية.

ومع تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين منذ عام 2018م، بدأت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على سلع صينية تشمل الحديد والصلب والألومنيوم، لترد الصين بالمثل، وتشتعل نيران الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، لتتحول مع الوقت إلى أزمة اقتصادية ذات أبعاد عالمية.

تصعيد جمركي غير مسبوق

في أبريل 2025م، بلغت الرسوم الجمركية الأمريكية ذروتها، حيث فرضت واشنطن تعريفات تصل إلى 145% على الواردات من الصين، وفرضت نسبًا متفاوتة على دول أخرى مثل اليابان (24%)، سويسرا (31%)، فيتنام (46%)، تايوان (32%)، والهند (26%)، بينما فرضت 20% على واردات دول الاتحاد الأوروبي.

أما القارة الإفريقية، فجاءت في المرتبة الثانية من حيث الضرر، حيث طالت الرسوم أكثر من 20 دولة بنسب تتجاوز 30%. وشملت القائمة معظم دول شرق وجنوب شرق آسيا، ما أدى إلى اتساع نطاق الأزمة وتحولها إلى أزمة عالمية بكل المقاييس.

الصين ترد والاقتصاد العالمي يتأثر

لم تتأخر الصين في الرد، إذ فرضت رسومًا بنسبة 84% على الواردات الأمريكية، ما زاد من حدة التصعيد وأثار مخاوف من ركود اقتصادي عالمي. وأكدت مديرة صندوق النقد الدولي، "كريستالينا غورغييفا"، أن هذا التوجه قد يؤدي إلى "مزيج سام" من التباطؤ الاقتصادي وحرب تجارية شاملة، في وقت لا يتجاوز فيه النمو العالمي 3.2%، وهو معدل هزيل مقارنة بالاحتياجات التنموية العالمية.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة قرابة 585 مليار دولار، بينها 440 مليار واردات أمريكية من الصين، مقابل 145 مليار واردات صينية من أمريكا، ما يعكس عجزًا تجاريًا أمريكيًا قدره 295 مليار دولار في 2024م.

أسواق المال تدفع الثمن

كان أول المتضررين من التصعيد هو أسواق المال، حيث تهاوت مؤشرات البورصات العالمية. ففي نيويورك، تراجع المؤشر بنسبة 3%، فيما سجلت بورصة تايوان أكبر خسارة في تاريخها بنسبة 9.7%.

أما بورصة هونغ كونغ فقد انهارت بنسبة 13.22%، وانهار مؤشر نيكاي في طوكيو بنسبة 2.75%.

في الخليج العربي، هبط مؤشر السوق السعودية بنسبة 6.78%، وتراجعت البورصة الكويتية بنسبة 5.7%، والقطرية بنسبة 4.2%، وبورصن مسقط بنسبة 2.6%. كما سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها منذ عام 2021م، متأثرة بتراجع الطلب العالمي.

مهلة للتفاوض وسط الفوضى

في ظل هذا التدهور الحاد، أعلنت إدارة الرئيس "ترامب" عن تجميد مؤقت للزيادات الجمركية لمدة 90 يومًا – باستثناء الصين – بهدف فتح نافذة للتفاوض. وردّ الاتحاد الأوروبي بالمثل، وأوقف إجراءاته المضادة مؤقتًا. ولكن رغم هذه التهدئة، فإن السياسات الأمريكية تكشف عن رؤية ترى أن العجز التجاري يمثل فشلاً اقتصاديًا ناتجًا عن اتفاقات غير متكافئة أفقدت أمريكا قدراتها الصناعية.

تكلفة باهظة على المستهلكين والشركات

وبحسب تقديرات شركة "جي بي مورغان"، فإن الرسوم الجمركية المفروضة

على الصين تعادل زيادة ضريبية غير مباشرة بقيمة 400 مليار دولار على المستهلكين والشركات الأمريكية، مما يرفع تكاليف الاستيراد ويزيد التضخم. كما أن اليوان الصيني ارتفع بنسبة 1.6% منذ مارس 2025م، لكن من المتوقع أن يتراجع ردًا على الضغوط التجارية، ما قد يقلل النمو الصيني إلى 4.4%.

الأسواق الناشئة على خط النار

تواجه الأسواق الناشئة، بخاصة تلك التي تعتمد على التصدير أو تشكل جزءًا من سلاسل الإمداد العالمية، تحديات جسيمة نتيجة التصعيد الجمركي. دول مثل الهند، الأرجنتين، ودول جنوب شرق آسيا وأفريقيا، تتضرر بشدة من تقلص الطلب على صادراتها، ومن خروج الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن ملاذات آمنة.

كما أن ضعف العملات الوطنية وارتفاع تكاليف الإنتاج يهددان هذه الاقتصادات بأزمات مالية، خاصة في ظل افتقارها لأدوات الاستجابة السريعة التي تمتلكها الدول الكبرى.

الشرق الأوسط في قلب العاصفة

وتلعب منطقة الشرق الأوسط، الغنية بالموارد والنفط، دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، ما يجعلها من أكثر المناطق تأثرًا بتقلبات التجارة الدولية. وقد أدت التوترات بين بكين وواشنطن إلى تراجع أسعار النفط بنحو 15%، ما أثر على الإيرادات النفطية لدول الخليج، في وقت تتسابق فيه هذه الدول لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط.

إلا أن بعض الدول في المنطقة بدأت بالفعل باعتماد سياسات جديدة لتخفيف آثار التوترات التجارية، من خلال تنويع الشراكات التجارية، والتركيز على التصنيع المحلي، والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

التكلفة الاقتصادية... من يدفع الفاتورة؟

تتجاوز تأثيرات الحرب التجارية مسألة الرسوم الجمركية وحدها، لتشمل اضطراب سلاسل الإمداد، وتباطؤ الاستثمار العالمي، وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي رفع أسعار السلع النهائية، وهو ما يدفع ثمنه المستهلكون حول العالم.

أما الشركات، فتعاني من ارتفاع التكاليف وتقلب الأسواق، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج وخفض الوظائف. كما أن اضطراب الأسواق المالية وانخفاض الثقة الاستثمارية يزيد من حدة عدم اليقين الاقتصادي.

الجميع خاسر في الحرب التجارية

وتؤكد الوقائع أن الحروب التجارية لا تُنتج رابحين حقيقيين، بل سلسلة من الخسائر الجماعية. ففي عالم مترابط اقتصاديًا، يعني إغلاق الأسواق وتقييد حركة السلع والخدمات ارتفاع التكاليف، وزيادة التوترات، وتراجع النمو العالمي.

ومع تزايد الحديث عن إعادة تشكيل سلاسل الإمداد بعيدًا عن الصين، فإن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة من التوتر والتغيير، تتطلب حلولاً جماعية، وحوارًا عالميًا قائمًا على التعاون وليس الصراع. ■

التعزيز المالي لا يتحقق بالحمائية التجارية

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

منذ إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" برنامج فرض التعريفة، فيما عُرف لاحقًا بيوم التحرر، وتسود الضبابية مشهد نمو الاقتصاد العالمي، في توقيت ترتفع فيه نبرة الحروب التجارية والحمائية التجارية والتعريفات الجمركية.

أما أدوات هذه الخلافات التجارية فقد امتدت إلى أسعار صرف العملات وتغيير سياسات البنوك المركزية وإعادة توزيع خرائط سلاسل الإمدادات، هذه الإجراءات كفيلة بإلحاق الضرر بفرص تحقيق نمو اقتصادي ملموس خلال العام، وهو بالفعل ما سيلحق بنسب النمو لاقتصاد الدول الكبرى والناشئة والنامية على حد سواء.

وتسمى هذه الحالة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية حالة (التعزيز المالي fiscal consolidation)، وهي حالة اقتصادية تسعى في المقام الأول إلى خفض الدين العام، فحالة التعزيز المالي تعتمد على ثلاث أدوات رئيسة، وهي: خفض الإنفاق، وزيادة المداخيل، وتقليص العجز المالي.

وربما تكون وسيلة التعريفة الجمركية أداه نحو تحقيق مداخيل للخزانة الأمريكية في أفضل السيناريوهات، إلا أنها حتمًا ليست أداة تقليص العجز المالي أو خفض الإنفاق.

هذه المهمة ليست بالسهلة على المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تقود إلى التقشف المالي للمستهلك مع مخاطر عدم خفض عجز ميزانية الدولة، إضافة إلى حالة المستهلك، فسيجد البنك المركزي (الفيدرالي الأمريكي) نفسه مضطرًا إلى وقف عملية خفض نسب الفوائد تحسبًا إلى إمكانية دخول الاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي.

ويعد اقتران مخاوف الركود الاقتصادي مع ضعف القوة الاستهلاكية للأسواق كفيلاً بحالة فقدان الثقة في تحقيق خفض ملموس للدين العام، وهو ما سيقود حتمًا إلى ضعف أساسات العملة، وهو ما شهدته الأسواق مؤخرًا مع تراجع مؤشر الدولار الأمريكي.

هذه الظروف في حال تفاقمت كفيلة بأن يدخل الاقتصاد الأمريكي في نفق ما يُسمى بفخ المديونية، وهي حالة اقتصادية تتعاظم فيها قيمة الديون حتى مع إجراءات التقشف الاقتصادي.

لا شك أن الظروف الاقتصادية تعطي مؤشرًا واضحًا بأن تحقيق نمو اقتصادي ملموس سيكون مهمة صعبة، بل إن صندوق النقد الدولي أصدر تقريرًا يشير إلى تنامي فرص دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود الاقتصادي.

لذلك نرى تهافت كبير من المستهلكين والبنوك المركزية على الملاذات الآمنة، مثل: الذهب والمعادن الثمينة في ظل ما تمر به العملات العالمية من تصحيح وخروج السيولة من أسواق الأسهم والسندات.

ومن اللافت أيضًا التنبيه إلى أن أسعار موارد الطاقة وعلى رأسها النفط لا تستطيع الارتفاع سعريًا في اقتصاد عالمي يتراجع، بل على عكس ذلك فإن دفع الاقتصاد العالمي باتجاه النمو يتطلب أسعار طاقة رخيصة تمكن من رفع الإنتاجية الصناعية والخدماتية لتحقيق ناتج إجمالي محلي إيجابي. ■

3
2

الأصول المُدارة.. على أهبَّة النمو

الاقتصاد - هيئة التحرير

أصبحت دول الخليج وخاصةً المملكة على نحوٍ متزايد منطقة جذابة للمؤسسات المالية والمستثمرين الدوليين، لاسيما وأن صعود القطاع المالي في المنطقة يخلق الطلب ليس فقط على الاحتياجات الفردية، ولكن أيضًا على الخدمات المصرفية للشركات والحلول المالية المبتكرة التي تسهم بدورها في دفع نمو كافة القطاعات وخاصة إدارة الأصول والثروات.

توقيع شركة "بلاك روك" مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمارات العامة

وتعمل صناعة الأصول المُدارة كمحفز للنشاط الاقتصادي في المملكة، حيث تجتذب السيولة من المستثمرين، خاصةً مع النمو الاقتصادي القوي والنظام المالي والمصرفي الأكثر استقرارًا مقارنةً مع عديد من الأسواق العالمية، فضلاً عن الإجراءات التنظيمية وجاذبية أسواق الأسهم والسندات في المملكة، وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المبتكرة، لتلبية متطلبات التمويل المتزايدة للشركات والبنوك.

300 مليار دولار قيمة الأصول المُدارة

وذكر تقرير حديث لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن صناعة إدارة الأصول ارتفعت بنسبة 13.5% على أساس سنوي، متجاوزةً 250 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام الماضي، متوقعًا بأن تتجاوز 300 مليار دولار خلال العامين المقبلين، مدفوعًا ببرنامج تطوير القطاع المالي بموجب رؤية المملكة 2030م، ولفت التقرير إلى الطلب القوي على المنتجات الإسلامية، حيث إن حوالي 95% من صناديق الاستثمار المشتركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما تمتلك المملكة أكبر أصول مُدارة في دول الخليج، والخامسة على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي، كما أنها ثاني أكبر سوق لصناديق الاستثمار الإسلامية العامة على مستوى العالم.

وأضاف التقرير أنه مع نضوج صناعة إدارة الأصول، فمن المتوقع أن تجذب الصناديق التي تم وضعها لدى مديري الأصول الخارجية، وذكر رئيس التمويل الإسلامي العالمي في وكالة "فيتش"، بشار الناطور، أن الأصول المُدارة للصناعة بلغت 22% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م، لافتًا إلى أن قيمة الصناديق الخاصة تجاوزت بثلاث مرات الصناديق العامة.

وتضاعفت الأصول المُدارة للصناديق الخاصة منذ عام 2020م، حيث كانت الأغلبية في الأسهم (43%) والعقارات (40.5%)، فيما كان حوالي 28% من الصناديق العامة في أسواق النقد، تليها الأسهم (25.6%)، وصناديق الاستثمار العقاري (18.7%)، والديون (16%)، كما تجذب الاكتتابات العامة الأولية المتزايدة والارتفاع في أداء مؤشر "تداول" لجميع الأسهم صناديق الأسهم، حيث تعد "تداول" أكبر بورصة في دول مجلس التعاون الخليجي والعاشرة على مستوى العالم.

كما ارتفع صافي دخل جميع مؤسسات سوق رأس المال بنسبة 29% على أساس سنوي، ليسجل 1.1 مليار دولار في النصف الأول من عام 2024م، وفي عام 2023م، بلغت عائدات الصناعة على حقوق الملكية 15% مع نسبة كفاية رأس المال بلغت 28.1%، وهي بذلك أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب البالغ 8%.

يأتي ذلك في الوقت، الذي بلغت فيه

قيمة الأصول المُدارة عالمياً 120 تريليون دولار عام 2023م، وفي منطقة الشرق الأوسط وصلت إلى 2.3 تريليون دولار، مسجلةً معدل نمو بلغ 13%، حيث تعد من أسرع القطاعات نموًا، وفقًا لبحث أجرته مجموعة "بوسطن" الاستشارية.

خطوات رائدة لتعزيز إدارة الأصول

وشهد قطاع الأصول المُدارة في المملكة زخمًا هائلاً خلال الفترة الماضية، ومن بين أهم التطورات، توقيع شركة "بلاك روك" مذكرة تفاهم مع صندوق الاستثمارات العامة، بموجبها ستنشئ الشركة منصة "بلاك روك الرياض لإدارة الاستثمارات"، باستثمارات أولية تصل إلى 5 مليارات دولار، في خطوة أكد مختصون، أنها تهدف إلى دعم الاستثمار المؤسسي الأجنبي في المملكة وتعزيز صناعة إدارة الأصول بشكلٍ أكبر، وتوسيع أسواق رأس المال المحلية مع دفع تنويع المستثمرين عبر فئات الأصول.

كما وقّع صندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم مع شركة "بروكفيلد لإدارة الأصول"، بموجبها سيكون الصندوق مستثمر استراتيجي أولي في منصة "بروكفيلد ميدل إيست بارتنرز"، التي تستهدف جمع 2 مليار دولار، لعمليات الاستحواذ وفرص الاستثمار، ومن المقرر تخصيص 50% منها لعمليات الاستثمار في المملكة.

ويلعب صندوق الاستثمارات العامة دورًا رائدًا في تعزيز الخطط الطموحة لتنويع الاقتصاد في المملكة، فضلاً عن قيادة الاقتصادات العالمية وتشكيل مستقبل القطاعات الرئيسة وصناعة إدارة الأصول، فعلى المستوى المحلي، ومنذ عام 2017م، قام الصندوق بإنشاء 94 شركة جديدة، نتج عنها توفير أكثر من 644 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، كما أطلق في أكتوبر 2023م، بوابة "مديري الأصول"، التي تعد منصة رقمية لتعزيز التعاون بين الصندوق ومديري الصناديق، و"برنامج تطوير إدارة المحافظ الاستثمارية"، الذي يعد نموذجًا رائدًا في تطوير إدارة المحافظ وفقًا للمعايير والممارسات الدولية.

وتعمل كذلك هيئة السوق المالية من خلال مبادراتها لزيادة عمق سوق رأس المال بما يتماشى مع برنامج تطوير القطاع المالي، فضلاً عن تسهيل التكنولوجيا

بشار الناطور

"13.5% نمو في حجم الأصول المُدارة لتسجل 250 مليار دولار نهاية النصف الأول من 2024م.

"300 مليار دولار قيمة إدارة الأصول خلال العامين المقبلين بدعم من برنامج تطوير القطاع المالي.

وقع صندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم مع شركة "بروكفيلد لإدارة الأصول"

المالية من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة ودعم رواد الأعمال والشركات الناشئة، وتعد من أهم الخطوات التي اتخذتها المملكة في هذا المجال، هي إقرار قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية.

وقال كبير مسؤولي الاستثمار في شركة "سنشري فاينانشال للخدمات المالية"، "فيجاي فاليشا"، "إنه لسنوات، كان صندوق الاستثمارات العامة محركًا رئيسًا لاقتصاد المملكة، حيث وجه الاستثمارات إلى قطاعات حيوية، ولم تحقق هذه الاستثمارات عوائد مالية فحسب، بل لعبت أيضًا دورًا حيويًا في تطوير المواهب المحلية، وخلق فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي عبر القطاعات المهمة"، وأضاف أنه مع مواصلة نمو الإمكانات الاقتصادية للمملكة وتركيز أهداف رؤية 2030م والمشاريع الضخمة، من المرجح أن يواصل صندوق الاستثمارات العامة الاستثمار بكثافة، مشيرًا إلى أن الصندوق حدد أهدافًا طموحة ضمن استراتيجيته، بما في ذلك زيادة إجمالي أصوله المُدارة إلى ما يقرب من 4 تريليونات ريال، مما دفع مساهمة الصندوق والشركات التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 1.2 تريليون ريال.

> **المملكة تتبنى نموذجًا رائدًا في تطوير إدارة المحافظ الاستثمارية وفقًا للمعايير والممارسات الدولية.**

مستقبل "واعد" للأصول المُدارة

وثمَّة توقعات دولية بأن يواصل قطاع إدارة الأصول تسجيل مستويات قياسية خلال السنوات المقبلة، تصل قيمته الإجمالية إلى ما يزيد على تريليون دولار على أساس سنوي، خلال الفترة (2025م - 2029م)، مدفوعًا بمجموعة من العوامل المحفزة على مستوى الاقتصاد الكلي، أبرزها الجهود الحكومية الرامية لتعزيز الثقافة المالية واستقرار النظام المالي، ووجود أسواق رأس مال منظمة جيدًا، علاوةً على تَوفر بيئة مواتية لأنشطة إدارة الثروات، كما تشهد السوق اتجاهًا متزايدًا لتبني التكنولوجيا الرقمية، والطلب على خيارات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بجانب الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي، وهي عوامل مجتمعة تشير إلى خلق فرص قوية للمؤسسات العاملة في القطاع.

فيجاي غاليشا

سامرات مالاكار

وتتركز سوق إدارة الأصول بشكل رئيس في أكبر 5 شركات (الأهلي المالية، سامبا كابيتال، الراجحي المالية، جدوى للاستثمار، الإنماء للاستثمار)، والتي تستحوذ على 86% من إجمالي الأصول المُدارة، ومع ذلك، من المتوقع أن يتغير هذا المشهد، خاصة مع مناخ المنافسة المرتقب والمصاحب لدخول كبرى شركات إدارة الأصول الدولية، مما سيسهم في خلق فرص استثمارية هائلة.

ومن المتوقع أن يواصل قطاع إدارة الأصول النمو، خاصة مع جهود الشركات العاملة في توفير حلول استثمارية مبتكرة، ومع تزايد الطلب على الخدمات المالية عالية الجودة، إذ تتمتع شركات إدارة الأصول في المملكة بمكانة جيدة للاستفادة من هذا النمو، ومع الاهتمام المتزايد من جانب المستثمرين المحليين والدوليين، يبدو مستقبل إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية واعدًا.

وقد ذكر المدير التنفيذي للعمليات في شركة "إمباكسيس" لإدارة الاستثمار والأصول، "سامرات مالاكار"، أن رؤية 2030م تعد القوة الدافعة للتطور الحاصل في قطاع الخدمات المالية والاستشارية في المملكة، والتي من المتوقع أن تشهد زيادة بنسبة 20% في عدد أصحاب الثروات العالية (30 مليون دولار فأكثر) خلال عام 2025م، فضلاً عن تحقيق معدل نمو سنوي مركب في الثروات الجديدة بنسبة 4.8%، لتصل إلى 1.6 تريليون دولار بحلول 2026م، حيث تسهم كل هذه العوامل في مواصلة نمو واستقرار قطاع إدارة الأصول بشكل رئيس خلال السنوات المقبلة، وأضاف أن المملكة تمر بتحولات اقتصادية كبيرة، حيث أدركت الشركات العالمية مثل "بروكفيلد" الفرصة التي تأتي مع وجودها في المملكة، ومع ذلك فإن الشركات العاملة في قطاع إدارة الأصول يتعين عليها أن تتغير بسرعة لجني الثمار، والاستفادة بشكل كبير من الوسائل التكنولوجية، مثل الرقمنة والأتمتة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

ويمكن التأكيد على أن المملكة لا تدخر جهدًا في تعزيز مكانتها كوجهة جذابة لرأس المال الأجنبي، في حين يعمل الدعم الحكومي المستمر والموارد المالية الكبيرة على تمهيد الطريق أمام تدفقات متزايدة من المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يوفر البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي على كافة الأصعدة، خاصةً في القطاعات الرائدة، وأبرزها الأصول المُدارة. ■

أسواق

البقالات

طفرة البقالات!

الاقتصاد - خالد الشايع

على غرار معظم دول العالم، بات قطاع البقالة في المملكة، من أكبر القطاعات الاستهلاكية في العالم، وفيما تجاوز سوق البقالة العالمي نحو 11 تريليون دولار أمريكي، مع توقعات بنمو سنوي مركب يتراوح بين 3-5% في السنوات القادمة، شهد قطاع البقالة السعودي نشاطا متزايدا بسوق تبلغ قيمتها نحو 232.5 مليار ريال، مع معدل نمو سنوي مركب متوقع يبلغ ما بين (2،4 و6%) خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

تتوقع الأبحاث والدراسات بأن ينمو سوق البقالات والتجزئة في المملكة ليصل حجمه إلى 661 مليار ريال حتى عام 2028م.

بلغ عدد منافذ البيع من صنف البقالات بمختلف أحجامها 40.926 متجرًا بمساحة إجمالية تقدر بنحو 6.87 مليون متر مربع.

يسهم قطاع التجزئة والذي يضم قطاع البقالة بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة.

وقد منح الحراك الاقتصادي في المملكة، قطاع البقالات على وجه الخصوص والتجزئة بشكل عام، نظرة مستقبلية إيجابية تدعمها الإحصاءات والأرقام الرسمية، والتي تؤكد أن قطاع التجزئة حظي بأداء قوي خلال الربع الثالث من عام 2024م، مسجلاً نموًا بنسبة 5.8%، ليكون الأسرع نموًا بين القطاعات الاقتصادية.

ويُقدر حجم سوق تجارة البقالة والتجزئة ومعها المطاعم بنحو 282.816 مليار ريال، وهو ما يمثل حوالي 10.95% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، وتتوقع الدراسات أن ينمو سوق البقالة والتجزئة في المملكة بمعدل سنوي مركب يصل لمستويات 6% حتى عام 2028م، ليصل حجمه إلى 661 مليار ريال.

ويأتي النمو مدفوعًا بعدة عوامل، أبرزها، التوسع في التجارة الإلكترونية التي تشكل حاليا 13% من السوق، مع معدل نمو سنوي مركب يصل إلى 14%، فيما تستحوذ البقالة تحديدًا على 34% من الإنفاق.

دائرة قادة التجزئة

في فبراير 2025م، أكد خبراء شاركوا في منتدى دائرة قادة التجزئة العالمي، الذي أقيم في الرياض، أن قطاع التجزئة يواصل تسجيل نمو إيجابي رغم التحديات، مدفوعًا بزيادة الإنفاق، وتحول سلوك المستهلك نحو القيمة والتجربة، وصعود التجارة الإلكترونية، إلى جانب نشاط متزايد في صفقات الاندماج والاستحواذ، وقدَّر الخبراء حينها نمو القطاع بما يتراوح بين 4 إلى 6% سنويًا، كما توقعوا أن يستمر النمو في عام 2025م بمعدلات مماثلة، مدعومًا بالتوسع في البيع بالطرق الإلكترونية.

وخلال العقد الأخير، باتت تجارة البقالة بجميع سلعها من أكثر القطاعات التجارية المربحة والتي تشهد نموًا متزايدًا، وتحتل تجارة التجزئة من داخل المتاجر من صنف البقالة المرتبة الثانية في المملكة بعد متاجر التجزئة المتخصصة من حيث عدد منافذ البيع وقيمة المبيعات من إجمالي متاجر التجزئة؛ حيث بلغ بحسب أرقام عام 2024م، عدد منافذ البيع من صنف البقالات بمختلف أحجامها 40.926 متجرًا بمساحة إجمالية تقدر بنحو 6.87 مليون متر مربع، وتشمل هذه البقالات محلات البقالة التقليدية، ومحلات البقالة الحديثة، وتشكل محلات البقالة التقليدية، وهي المتاجر الصغيرة التي توجد في أغلب أحياء مدن البلاد حوالي 85.4% من الإجمالي بينما لا تشكل مبيعاتها 53.4% من إجمالي مبيعات البقالات، أما محلات البقالة الحديثة وهي محلات أكبر مساحة وفيها تنوع أكثر في السلع والتي تتضمن المتاجر المتخصصة، والهايبر ماركت، والسوبر ماركت، والمتاجر الموجودة في محطات الوقود، والتي تمثل ما نسبته 14.6% من إجمالي متاجر البقالات ولكنها تحقق 46.6% من إجمالي مبيعات البقالات.

التنظيمات الحكومية

وبحسب توقعات وزارة البلديات والإسكان، يسهم قطاع التجزئة والذي يضم قطاع البقالة بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة، ويرجع الخبير الاقتصادي، عبدالله البراك، التطور في القطاع، للتنظيمات الحكومية التي بدأت في عام 2016م لتنظيم أسواق البقالة، معتبرًا أنها كانت جيدة جدًا، ونظَّمت عمل القطاع، ويضيف بقوله إن الزيادة الحالية لها أمران، **الأول:** زيادة النمو السكاني وخاصة الوافدين، ومن المعروف أنه مع زيادة النمو السكاني يزداد الطلب على المواد الغذائية ومواد البيع، وخاصة محلات البقالة، لأن هذا القطاع مرتبط بالنمو السكاني والقوة الشرائية، **والثاني:** ما يتعلق بتطبيقات التوصيل التي أسهمت بشكل كبير في نمو الطلب، فكثير من شركات التوصيل باتت توصل طلبات البقالة من أي مكان، وهذا ساعد في نمو هذا القطاع بشكل كبير، حتى المحلات الكبيرة والهايبر تقوم بهذا الدور وتعتمد على التوصيل، فالتنافسية باتت كبيرة في هذا القطاع مع أن هوامش الربحية محدودة، وليست عالية ولكنها تعتمد على كثرة الطلب وسرعة دائرة المال، وتوفر الكاش بشكل أسرع مما يسهم في زيادة النمو، وهذا يضاعف من قوة السوق.

مفترق طرق

ومثل كثير من قطاعات البيع والتجزئة، يواجه قطاع البقالة بعض التحديات، وهو يقف في مفترق طرق، بين الاستمرار بوتيرته المتسارعة، أو الجمود، وربما التراجع لاحقًا، كشف تقرير حديث صادر عن "أوليفر وايمان"، شركة الاستشارات الإدارية العالمية وإحدى شركات "مارش ماكلينان" ورمزها في بورصة نيويورك (MMC)، أن متاجر البقالة في المملكة على مفترق طرق بالتزامن مع اشتداد المنافسة في السوق والتغير في سلوك المستهلكين ما يؤدي إلى إعادة رسم ملامح القطاع.

ويتسم سوق التجزئة للبِقالة في المملكة بحجمه الكبير ونموه المستمر؛ إذ بلغ حجمه في عام 2023م، نحو 232.5 مليار ريال، مع معدل نمو سنوي مركب متوقع يبلغ 4.2% خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وفيما لا تزال إمكانات النمو من خلال التوسع كبيرة في السوق، يشير التقرير إلى ضرورة بدء باعة التجزئة بتطبيق استراتيجيات فعّالة لتميّز العروض من الآن استعدادًا للمستقبل عند اشتداد المنافسة على الحصص السوقية.

وعلى الرغم من التطور الذي يشهده قطاع التجزئة، إلا أنه بحاجة إلى إدراك حقيقة صعوبة التنافس على استقطاب العملاء، واغتنام حصة من المحفظة التي ظهرت في الأسواق، وضرورة تكييف استراتيجياته من أجل تحقيق النجاح والازدهار في هذه البيئة شديدة التنافسية.

ناصر القرعاوي

خالد الربيعان

وبحسب الدراسات التي قامت بها أوليفر وايمان، فأن القيمة هي المحرك الأساسي للمستهلك، من خلال البحث عن نماذج الخصومات أو التي تركز على القيمة، أضافة لذلك فإن التركيبة السكانية الشابة والمتنوعة والملمّة بالتكنولوجيا في المملكة توفر فرصًا سانحة لباعة التجزئة المبتكرين من أجل تلبية احتياجات العملاء بطريقة أكثر استهدافًا، وتتراوح هذه الفرص بدءًا من تكيف المتاجر بشكل أفضل مع أنماط الطلب المحلية، مرورًا بالعروض الترويجية المخصصة، وصولاً إلى الحلول والتقنيات المعززة بالذكاء الاصطناعي.

وتدعم الرؤى والأفكار التي تم جمعها في استطلاع العملاء هذا الأمر، إذ أشار 63% ممن شملهم الاستطلاع في المملكة عن اهتمامهم بالعروض الترويجية المخصصة، فيما أشار 60% إلى اهتمامهم بالصفقات التي يمكن إتمامها بسرعة، وتعد هذه الأرقام أعلى من تلك المسجلة في الأسواق الغربية.

التوسع المستمر

ويؤكد المحلل الاقتصادي، ناصر القرعاوي، على أن التطور الحالي في السوق، سيعود بالنفع على المستهلك بدرجة أولى، ويقول إنه لا يمكن وصف الأمر بالتغيير السلبي أو الإيجابي، بل هو تطور ذوق ومستوى وعي المستهلك، فالسوبرماركت الأكبر توفر بدائل وفرص أكثر، وتخفيضات أكثر، هذا أمر طبيعي، بينما بقالات الأحياء كانت مسيطرة في السابق، لمحدودية الدخل، الآن هناك تجارب أكبر وأوسع، مع تطور المدن والقرى ومعها الوعي الاستهلاكي والفهم العام للسلع، ولفت إلى أن السوق يملك مؤشرًا إيجابيًا للتوسع، لأن المواطن لديه أكثر من بديل، وبالتالي خيارات أوسع ومع ارتفاع عدد السكان بات هناك حاجة أكبر لأسواق أوسع، وتابع بقوله إن ما يحدث حركة تجارية جيدة، وفرة المعروض جعلت السوق مغري للتوسع، لم يعد الأمر محدودًا ببقالات الأحياء، هناك توسع حتى في المنتجات وتنوعها، لهذا العروض باتت كثيرة جدًا، والتنافس بين الموزعين أكبر، خاصة في المواسم، وهذا خلق فرصًا جديدة، والمجتمع السعودي تطور كثيرًا في هذا

الجانب، وبالتالي المستفيد من هذا التوسع هو المستهلك وليس التاجر فقط.

وبحسب القرعاوي، هناك حركة توسع كبيرة في مجال البقالات، وهي مرشحة للتوسع أكثر، فلا يمكن القول إننا قريبون من الاكتفاء من محلات البقالة، خاصة مع توسع الأحياء السكنية، فهي تحتاج أيضًا لمحلات بقالة، المدن تتطور وتتوسع، وبالتالي هي تحتاج لأعداد أكبر من محلات البقالة، لا يمكن لهذا القطاع أن يتوقف عن التوسع، هي ظاهرة صحية وإيجابية، ناهيك عن أن المنتج المحلي بات ينافس المستورد في الجودة، وحتى المستورد توسع وبات أكثر تنوعًا.

تنافس محموم

وكانت وزارة التجارة، قد أصدرت في العام الماضي نحو 11067 سجلاً تجاريًا في نشاط التموينات والبقالات، ليصل إجمالي السجلات إلى 38084 سجلاً، وأمام الأرقام المتزايدة لمحلات البقالة الجديدة، تم إعداد لائحة شاملة بهدف تنظيم القطاع في السعودية ورفع جودته عن طريق تحسين الخدمة المقدمة للعملاء بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030، وتأكيد معايير الصحة والسلامة في حفظ وعرض ونقل وتخزين المواد الغذائية، وتطوير المظهر الخارجي والداخلي للبقالات والتموينات والأسواق المركزية، كان من أهم خطوات البرنامج إلزام أصحاب التموينات والبقالات بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني، الذي بدأ تطبيقه في مايو 2020م.

ويؤكد خبير التسويق، خالد الربيعان، على أن بقاء قطاع البقالات الصغيرة له فائدة للمستهلك، ويقول إنه ليس من صالح الاقتصاد أن تلاشي البقالات الصغيرة، بل في التوازن بين بقالات الأحياء والبقالات الكبيرة، لأن تلاشي بقالات الأحياء يعني تلاشي صغار التجار وهذا ليس جيدًا بشكل عام، وليس في صالح الاقتصاد دائمًا خاصة مع التأثير على الطبقة المتوسطة لصالح الشركات الكبيرة، وأضاف بقوله إنه بشكل عام، هناك توجه استهلاكي نحو المحلات الكبيرة، ولكن الآن حتى البقالات الصغيرة صارت تقدم عروضًا وتخفيضات كبيرة، وكل هذا في صالح المستهلك وفي صالح سكان الحي، الكل راض عن تلك العروض التي توفر المنتجات بسعر أرخص، لافتًا إلى أنه من الأفضل خلق التوازن بين بقالات الأحياء والكبيرة، لأن تنوع الاقتصاد يصب في نهاية المطاف في صالح دعم الناتج المحلي. ■

أسواق

البلاتين

عجز البلاتين!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يُعدّ البلاتين من أندر المعادن الثمينة وأكثرها قيمة، على عكس الذهب والفضة، ويمتلك البلاتين احتياطيات سطحية محدودة، مما يعني أن معظم المعدن المتداول يأتي من التعدين، كما أن استخراجه عملية شاقة جدًا، وتتطلب موارد كثيفة، إذ يحتوي خام البلاتين عادةً على ما بين 3 و6 جرامات من البلاتين لكل طن من الخام، هذا يعني أن إنتاج أونصة واحدة فقط (31.1035 جرامًا) من البلاتين يتطلب ما يقارب 10 إلى 40 طنًا من الخام.

وبحسب التقرير الربع سنوي، لمجلس استثمار البلاتين العالمي، ثمَّة توقعات بأن تسجل سوق البلاتين العالمي عجزًا أكبر مما كان متوقعًا عام 2025م، يصل إلى 848 ألف أونصة، وهو عجز أقل من عام 2024م، الذي بلغ 995 ألف أونصة، بسبب نقص المعروض في قطاع إعادة التدوير وتراجع إنتاج المناجم في جنوب إفريقيا، وتراجع الطلب بنسبة 5%.

عجز متواصل

وكان المجلس قد توقع سابقًا أن يبلغ العجز في عامي 2025م و2024م 539 ألف أونصة و682 ألف أونصة على التوالي، لافتًا إلى توقعات بشأن انخفاض الطلب في قطاع السيارات، الذي يستخدم البلاتين في المحولات المحفزة لخفض الانبعاثات الضارة من أنظمة العوادم، بنسبة 1% هذا العام ليصل إلى 3.1 مليون أونصة.

وذكر مدير الأبحاث في مجلس استثمار البلاتين العالمي، "إدوارد ستيرك"، أنه مع دخول الرسوم الجمركية الأمريكية على المكسيك وكندا حيز التنفيذ، فمن المرجح أن يشعر مستثمرو البلاتين ومصنعو السيارات بالضائقة، مشيرًا إلى أنه رغم أن الجزء الأكبر من تصنيع السيارات في أمريكا الشمالية يُجرى في الولايات المتحدة، إلا أن قطاع السيارات يتميز بتكامل كبير، إذ تُصنّع المكسيك حوالي 45% من قطع غيار السيارات في الولايات المتحدة و15% من مركباتها، بينما تُوفّر كندا 10% و7.5% إضافية على التوالي.

ووفقًا لـ"ستيرك"، فإن الخوف العام يكمن في ارتفاع تكلفة السيارات الجديدة للمستهلكين الأمريكيين بسبب الرسوم الجمركية وهو ما سيقلل الطلب، مما سيُشكّل ضغطًا هبوطيًا على معادن مجموعة البلاتين الأساسية أيضًا، وقال: "فيما يتعلق بالبلاتين، يبلغ خطر انخفاض الطلب عليه في أسوأ الأحوال حوالي 97 ألف أونصة، أما بالنسبة للبلاديوم، فالخطر أكبر، إذ يبلغ حوالي 350 ألف أونصة، وحول مدى تأثير ذلك على أسواق البلاديوم، لا يرى "ستيرك" أن هذا التأثير المحتمل على الطلب على البلاتين سيُغير العجز الذي يتوقعه مجلس استثمار البلاتين لعام 2025م.

أزمة متفاقمة

وثمَّة توقعات بأن تتقلص مخزونات البلاتين المتداولة بنسبة 15%، لتنخفض إلى حوالي 3 ملايين أونصة، وهو ما يكفي بالكاد لتغطية أربعة أشهر من الطلب العالمي، كما تشهد أنماط الاستثمار تحولات، إذ يُحدث الطلب الكبير على السبائك في الصين وتقلبات حيازات صناديق الاستثمار المتداولة تغيرات في ديناميكيات هذه السوق.

بحسب شركة "ميتالز فوكس"، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال أبحاث المعادن الثمينة، شهدت أسعار البلاتين انخفاضًا بنسبة 1% لتصل إلى 960 دولارًا للأونصة، وانخفاض البلاديوم بنسبة 23% ليصل إلى 1030 دولارًا، وانخفاض الروديوم بنسبة 28% ليصل إلى 4750 دولارًا، عام 2024م.

ويتميز البلاتين بتعدد استخداماته على نطاق واسع، أبرزها صناعة المحفزات الآلية في السيارات، وتم استخدامها لأول مرة في الولايات المتحدة واليابان عام 1974م، وأصبحت واسعة الانتشار، حيث إن أكثر من 95% من السيارات الجديدة التي تُباع كل عام تحتوي على واحدة من هذه المحفزات، وتعد المصدر الأساسي للطلب على البلاتين، بالإضافة إلى استخدامه في التطبيقات الصناعية، ومنها تصنيع مكونات الأسمدة، كما يُعدّ المعدن مكونًا رئيسًا في السيليكونات، والأقراص الصلبة، والإلكترونيات، وترميم الأسنان، ومعدات تصنيع الزجاج، وأجهزة الاستشعار، والأجهزة الطبية الإلكترونية، والتحول إلى الطاقة النظيفة.

من جانبه، ذكر الخبير الاقتصادي الهولندي، "فرانك كنوبيرز"، أن العجز الشديد الذي تعاني منه السوق عالميًا في المعروض من البلاديوم، وارتفاع أسعاره بشكل كبير، يزيد الطلب على البلاتين، مشيرًا إلى أن سوق البلاتين متقلبة للغاية، فبين عامي 1998م و2008م، ارتفع سعر البلاتين بأكثر من 500% ليصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 2300 دولار للأونصة، ومع ذلك، بعد اندلاع الأزمة المالية، انخفض السعر إلى 800 دولار للأونصة.

وتلقي أزمة انخفاض أسعار البلاتين، رغم وجود فجوة بين العرض والطلب عالميًا، بظلالها على خطط الدول والشركات في التوسع في الإنتاج، وقد يصل الأمر إلى وقف الإنتاج تمامًا في بعض المناجم، فعلى سبيل المثال، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة "إمبالا بلاتينيوم" في كندا، "نيكو مولر"، عن التفكير في إغلاق منجمها في البلاد قبل الموعد المُخطط، بعد انخفاض أرباح النصف الأول بنسبة 43%، مشيرًا إلى أن شركته تعيد تقييم بعض مناجمها في جنوب إفريقيا التي تكافح لتحقيق الأرباح.

نمو الطلب

وعلى الرغم من الأزمة المتفاقمة في الوقت الحالي، ثمَّة توقعات بأن تحقق سوق البلاتين عالميًا معدل نمو سنوي مركب قدره 4.5% خلال الفترة (2025-2030م)، لتصل إلى 10.6 مليون أونصة بحلول 2030م، حيث تشهد السوق تحولاً كبيرًا في ظل الظروف الاقتصادية العالمية.

ومن المتوقع وفقًا لخبير أسواق المال "شون موريسون"، أن يظل الطلب على البلاتين قويًا من جانب المستثمرين وشركات تصنيع السيارات والقطاعات الصناعية، كما سيُسهم استبدال البلاديوم بالبلاتين في أنظمة معالجة البنزين في نمو الطلب على البلاتين في قطاع السيارات.

وتتصدر الولايات المتحدة سوق البلاتين في أمريكا الشمالية، بحصة سوقية تبلغ حوالي 79%، بدعم من عدة عوامل، أهمها هيمنة البلاد في صناعة السيارات الضخمة ولوائح الانبعاثات الصارمة التي تتطلب استخدام محولات حفازة مصنوعة من البلاتين، فضلاً عن الاستخدام المكثف لمحفزات البلاتين في الصناعات الكيميائية، إلى جانب الطلب المتزايد من قطاع الإلكترونيات، وخاصةً في تصنيع أجهزة الكمبيوتر، وهو ما يضفي مزيدًا من الأهمية على هذا العنصر النادر، علاوةً على مواصلة قطاع المجوهرات الفاخرة تحقيق معدلات نمو قوية.

وفي عام 2024م، احتلت جنوب إفريقيا قائمة الدول كأكبر منتج للبلاتين في العالم بفارقٍ كبير عن غيرها، حيث قُدر إنتاجها بنحو 120 طنًا متريًا، وجاءت روسيا في المركز الثاني، حيث أنتجت حوالي 18 طنًا متريًا،

"848 ألف أونصة عجز متوقع في سوق البلاتين العالمي بسبب نقص المعروض في عام 2025م.

"توقعات بتراجع مخزونات البلاتين المتداولة بنسبة 15% تكفي لتغطية أربعة أشهر من الطلب العالمي.

"4.5% معدل نمو سنوي متوقع لسوق البلاتين عالميًا لتصل إلى 10.6 مليون أونصة بحلول عام 2030م.

وفي الوقت نفسه، شهد إنتاج مناجم البلاتين في الولايات المتحدة انخفاضًا حادًا في السنوات الأخيرة، ليصل إلى حوالي طنين متريين فقط.

إعادة التدوير

وذكر الأستاذ في كلية معالجة المعادن والهندسة الحيوية بجامعة "سنترال ساوث" الصينية، "هويمين تانغ"، أن العجز في المعروض من البلاتين والمتوقع استمراره خلال السنوات المقبلة، يدفع إلى تزايد الاعتماد على قطاع إعادة تدوير المعدن النادر من النفايات، خاصةً أنه يتميز بالقابلية العالية لذلك.

وثمة توقعات بأن يبلغ حجم السوق العالمية لإعادة تدوير معادن مجموعة البلاتين إلى 17.8 مليار دولار بحلول عام 2032م، مقارنةً مع 10.5 مليار دولار عام 2023م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.9%، ويعود هذا النمو القوي إلى عوامل عديدة، منها زيادة اللوائح البيئية التي تفرضها الدول، والقيمة الاقتصادية العالية لهذه المعادن التي تعاني من اضطرابات في المعروض العالمي.

وذكر خبير أسواق المال وصناعة التعدين، "أنتوني ميليوسكي"، أن قطاع إعادة التدوير يُشكل ما يقرب من 20-25% من المعروض العالمي من البلاتين، ويأتي معظمه من مُحفّزات المركبات منتهية الصلاحية والمجوهرات، مشيرًا إلى أن المخزونات السطحية ستساعد على تخفيف بعض العجز، ولكن، كما هو الحال مع شركات إعادة التدوير، أعرب عن توقعه بأن يحتفظ العديد من البائعين بمنتجاتهم حتى تبدأ الأسعار في الارتفاع، مضيفًا: على المدى المتوسط والطويل، ستعتمد أسعار البلاتين على مدى سرعة تعويض الانخفاض المتوقع في الطلب على محفزات السيارات، بالطلب على الهيدروجين الأخضر وخلايا الوقود.

وافتتحت شركة "باسف هيريوس" مصنعًا لإعادة تدوير مجموعة البلاتين في منطقة بينغو الصينية، وأشارت إلى أن هذا الاستثمار بالتعاون مع شركة "باسف" للمحفزات البيئية، و"هيراوس" للمعادن الثمينة، يُعدّ جزءًا من برنامج عالمي لتوسيع نطاق إعادة التدوير بقيمة 300 مليون يورو، يشمل الصين والولايات المتحدة وألمانيا، يأتي ذلك، وسط توقعات بنمو سوق إعادة تدوير المحفزات الذاتية في الصين بمعدل 18% سنويًا.

وفي ألمانيا، تعمل "هيراوس" أيضًا على توسيع قدرتها على إعادة تدوير البلاتين في مدينة هاناو، بالإضافة إلى توفير مزيد من فرص تطوير قدرات إعادة التدوير في مدينتي فارتبورغ بولاية تينيسي، وسانتا فيه سبرينغز بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ومن المتوقع أن تُسهم خطوط الإنتاج الإضافية العديدة في زيادة قدرات إعادة التدوير بشكلٍ كبير بحلول عام 2026م، وستستخدم الخطوط الجديدة تقنيات التحليل الكهربائي التي تُقلل من استخدام المواد الكيميائية وتُعزز كفاءة عمليات إعادة التدوير. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

العامل الديموغرافي وخطط الأعمال

في حالة النمو الديمغرافي لدينا ننعم باتساع قاعدة الشباب واليافعين بشكل كبير، الأمر الذي يجعل تخطيطنا الاقتصادي والمالي يأخذ منحى إيجابيًا ومختلفًا عن المجتمعات أو الدول التي تعاني انحسارًا في قاعدة الشباب، واتساعًا في شرائح الأكبر سنًا، والتي يجعلها بذلك تشعر بقلق نحو المستقبل وتحاول جاهدة تعويض هذا النقص عبر مبادرات وحوافز أكثر للعائلات للمحافظة على توازن المجتمع خاصة فيما يتعلق بالقوى العاملة المنتجة التي تحرك الاقتصاد، وبما يتعلق أيضًا ببرامج التقاعد والرعاية الصحية التي يثقل كاهلها هذا الوضع الديموغرافي.

وحسب توقعات وإحصاءات الأمم المتحدة – وكل شيء بإذن الله - فقد ارتفع عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بما كان عليه في منتصف القرن العشرين؛ إذ بلغ 8 مليارات نسمة في منتصف نوفمبر 2022م، بعد ما كان يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في عام 1950م، وازداد بمليار فرد منذ عام 2010م، وبمليارين منذ عام 1998م، ومن المتوقع أن يواصل على هذا المنوال ليرتفع بنحو ملياري فرد خلال السنوات الثلاثين المقبلة، ليصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050م.

هذه التوقعات تُبنى على معطيات حالية ودراسة تاريخية للبيانات، وهي قد تحدث وقد لا تحدث، والمتأمل في دول تتمتع بقاعدة كبيرة من الشباب يرى اليوم انحسارًا واضحًا في معدلات الإنجاب، فمثلاً لدينا في المملكة تراجع معدل الخصوبة إلى 2.7 وفقًا لنشرة إحصاءات التقديرات السكانية لعام 2024م، وكان معدل الخصوبة للسعوديين في عام 2011م يبلغ 3.8، واستمر في الانخفاض التدريجي خلال السنوات العشر الماضية، وأحسب أن هناك مجتمعات كثيرة مثلنا وهو أمر متوقع نتيجة أنماط الحياة الحديثة وزيادة ما يسمى الفردانية أو الذاتية التي تركز على الاهتمام بالوجود الفردي والحرية والمسؤولية الشخصية، أي بعبارة أخرى يركز الفرد على نفسه أكثر مما يود التركيز على عائلة صغيرة ينشئها.

لا نعرف يقينًا كيف سيسير مؤشر الخصوبة في المستقبل القريب والبعيد، ولكن هذه العوامل تؤثر تدريجيًا في الأعمال والمنتجات والسلع، ولعل المتأمل بدقة يجد أن كثيرًا من أنواع التجارة والخدمات المرتبطة بالأمومة والأطفال أصبح نموها ضعيفًا، فمثلاً في الماضي القريب عندما يؤسس سوق تجاري مغلق يكون لأقسام الأطفال جزء كبير وملحوظ هو اليوم أقل حضورًا في المشاريع الجديدة، بل حتى أقسام الترفيه تتغير من الألعاب الحركية التقليدية إلى أقسام الألعاب الإلكترونية والرقمية.

وفي العقارات بات الطلب يزداد على الوحدات الأصغر وينحسر على الوحدات الكبيرة شيئًا فشيئًا، وأتوقع أن يطال ذلك السيارات العائلية الكبيرة، وعلى ذلك "قس"، لكن كل هذا لا يؤثر كثيرًا على الاقتصاد ككل في المدى المنظور، لأن هناك منتجات وسلع وخدمات تخص الشباب العزاب من الجنسين يرتفع الطلب عليها، فمثلاً إذا انخفض معدل استهلاك أطعمة الأطفال هناك ارتفاع كبير في الطلب على الوجبات الشخصية الخاصة بفرد واحد في أماكن العمل والمعيشة حتى أن كثيرًا من المطاعم تستخدم في تخطيطها أو تسويقها كلمة "سولو" والتي تعني في الموسيقى العزف أو الغناء المنفرد كناية عن انتشار ظاهرة أكل الناس بمفردهم.

إجمالاً قد لا يستمر هذا الوضع وقد نشهد تغيرات اجتماعية في صالح مؤسسة الزواج ورفع معدلات الخصوبة، لكن رجل الأعمال الحصيف ينظر إلى أكثر من دراسات التسويق المعتادة ليتعمق في طبيعة المجتمع والتغيرات الثقافية والاجتماعية التي تحدث ويبني خططه على هذا الأساس. ■

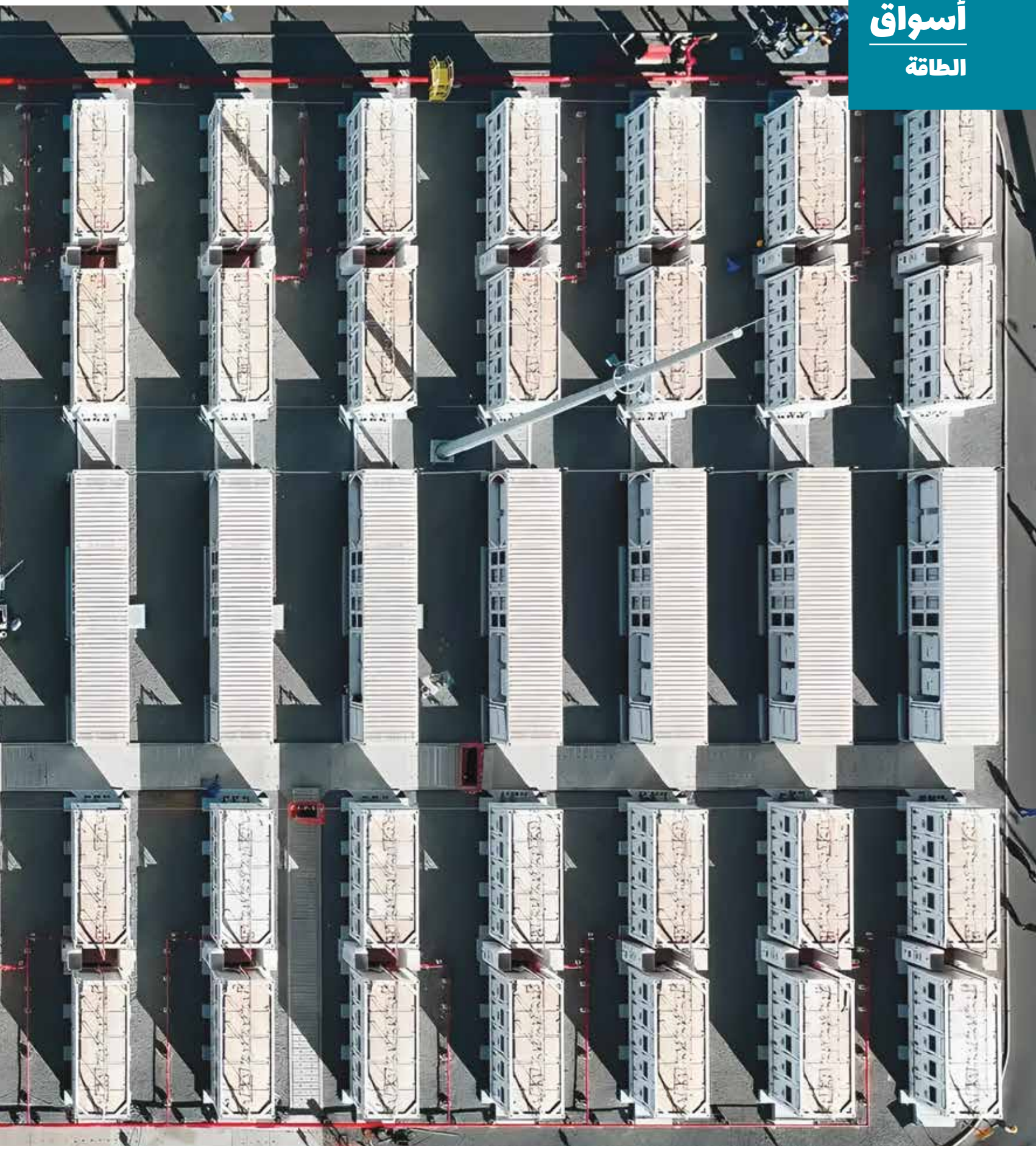

المملكة واستثمارات تخزين الطاقة

الاقتصاد - هيئة التحرير

خطواتٌ رائدة تتخذها المملكة لترسيخ مكانتها بين أكبر 10 أسواق في تخزين الطاقة بالبطاريات في العالم، ولعل أحدثها مشروع "بيشة" الذي تم تشغيله مؤخرًا، بقدرة 500 ميجاوات/ 2000 ميجاوات/ ساعة، والذي يتماشى مع أهداف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ويركز على تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، وتعزيز قدراتها في هذا المجال، اتساقًا مع رؤية المملكة 2030م.

وثمَّة توقعات بمواصلة قطاع تخزين الطاقة في المملكة نموه القياسي خلال السنوات المقبلة، إذ بلغت قيمة الإيرادات المحققة في عام 2023م، نحو 197.6مليون دولار، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 1.7 مليار دولار بحلول عام 2030م، مما يعكس معدل نمو سنويًا مركبًا قدره حوالي 36%.

أسرع الأسواق نموًا

ووفقًا لشركة "وود ماكنزي" البريطانية المتخصصة في مجال استشارات الطاقة، تُعد المملكة أسرع الأسواق نموًا في مجال تخزين الطاقة، حيث يعتقد المختصون أنه مع مشاريع التخزين الجديدة الجارية، ستعزز المملكة مكانتها بين كبريات أسواق تخزين الطاقة في العالم خلال السنوات القادمة.

وتهدف رؤية المملكة 2030م، إلى تعزيز إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فبحلول نهاية العام الجاري، من المُخطط تشغيل مشاريع تخزين بقدرات 8 جيجاوات/ساعة، على أن ترتفع إلى 22 جيجاوات/ ساعة بحلول عام 2026م.

وثمَّة توقعات دولية، بأن تشهد سوق الخلايا الكهروضوية الشمسية في المملكة نموًا قويًا بمعدل نمو سنوي مركب قدره 11.3% حتى عام 2029م، إذ قُدرت قيمتها بنحو 98 مليون دولار عام 2023م، مدفوعًا بمبادرات الطاقة المتجددة الطموحة والاستثمارات الاستراتيجية في توليد الطاقة الشمسية، لافتةً إلى أنها بصفتها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، دأبت المملكة على تنويع مصادر الطاقة لديها وخفض انبعاثات الكربون، وزيادة الاعتماد على المصادر المُستدامة؛ حيث تلعب الطاقة الشمسية دورًا محوريًا في هذا المجال، بما يؤكد التزام المملكة بالطاقة المتجددة، وبما يضع سوق الخلايا الكهروضوئية كمحرك رئيس للتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية في المنطقة.

الطاقة الخضراء في المملكة

وبلغ حجم سوق تخزين الطاقة الشمسية في المملكة 160 مليون دولار في عام 2024م، ومن المتوقع أن يصل إلى 728 مليون دولار بحلول عام 2033م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.1%، خلال الفترة (2025م - 2033م)، ومن العوامل الرئيسة التي تدفع نمو السوق المبادرات

"المملكة الأسرع نموًا في مجال تخزين الطاقة وتواصل ترسيخ مكانتها بين أكبر 10 أسواق في العالم."

"98 مليون دولار قيمة سوق الخلايا الكهروضوئية الشمسية وتوقعات بنمو 11.3% بحلول 2029م."

"160 مليون دولار حجم سوق تخزين الطاقة الشمسية في المملكة العام الماضي و728 مليون دولار مُتوقع عام 2033م."

الحكومية الداعمة، وزيادة استثمارات الطاقة المتجددة، والتقدم التكنولوجي السريع، وخفض التكاليف، وأهداف الاستدامة البيئية، والطلب المتزايد على حلول تخزين طاقة موثوقة وفعالة، وفقًا لتقارير دولية.

وأوضح تقرير لـ "إميراك جروب"، وهي شركة أمريكية متخصصة في أبحاث السوق، أن تخزين الطاقة الشمسية يُعد عاملاً رئيسًا في التحول المتسارع نحو الطاقة الخضراء في المملكة، إذ يضمن إمكانية توفير أي فائض من الطاقة المُنتَجة خلال النهار واستخدامه في الأيام الغائمة أو ساعات ذروة الطلب، مما يُقلّل الاعتماد على أنظمة الشبكات التقليدية، مشيرًا إلى أن تقنيات التخزين تقدم بديلاً أكثر موثوقية وأقل تكلفة لمصادر الطاقة التقليدية، علاوةً على ذلك، تُدرك الشركات والمستهلكون بشكل متزايد المزايا الاقتصادية والبيئية طويلة الأجل لاعتماد تخزين الطاقة الشمسية، وبالتالي توجّه أوسع نحو أنظمة طاقة أنظف وأكثر استقرارًا.

وبحسب شركة "جراند فيو ريسيرش" الأمريكية للاستشارات، فقد حققت سوق تخزين الطاقة الحرارية في المملكة إيرادات بلغت 160.7 مليون دولار في عام 2023م، ومن المتوقع أن تصل إلى 329.8 مليون دولار بحلول عام 2030م، ومن المتوقع أن تحقق السوق معدل نمو سنويًا مركبًا قدره 10.8% حتى 2030م، لافتةً إلى أن القطاع التجاري هو الأكثر تحقيقًا للإيرادات، والقطاع السكني الأكثر نموًا وربحية.

وقد طبّقت المملكة برامج ولوائح تحفيزية لدعم أسواق تخزين الطاقة، وخاصة الشمسية، منها على سبيل المثال، فرض شرط بخصوص المكون المحلي لهذه المشروعات، إذ حفّزت هذه المعايير والمتطلبات الاستثمارات في مرافق تصنيع الخلايا الكهروضوئية المحلية، وإنتاج معدات الطاقة الشمسية، والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

وأوضح شريك قطاع الطاقة في "أوليفر وايمان"، وهي شركة استشارات عالمية، "كريستوفر ديكر"، أن المملكة تستثمر في تحديث بنيتها التحتية لشبكات الكهرباء من خلال تقنيات الشبكات الذكية وحلول تخزين الطاقة، مما يُمكّنها من إدارة أفضل للطاقة الشمسية المتقطعة، لافتًا إلى أن الحكومة تواصل جهودها لتبسيط الإجراءات التنظيمية وتقديم برامج تحفيزية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأضاف بأن

التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية من شأنه أن يدعم القطاعات ذات الصلة، مثل: تخزين البطاريات، وتقنيات الشبكات الذكية، وإنتاج الهيدروجين الأخضر، بما يدعم المملكة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستدامة.

الريادة العالمية في الطاقة المتجددة

وشهدت الفترة الأخيرة تطورات وخطوات رائدة في مجال تخزين الطاقة، من أبرزها، توقيع الشركة السعودية للكهرباء، وشركة "بي واي دي" الصينية، عقدًا لبناء أكبر مشروع لتخزين الطاقة على مستوى الشبكة في العالم، بسعة 12.5 جيجاوات/ ساعة، ليصل إجمالي سعة التخزين إلى 15.1 جيجاواط/ ساعة، كما وقَّعت شركة "صن غرو" الصينية ثلاثة عقود، لتخزين الطاقة مع مجموعة الجهاز القابضة، إذ تبلغ سعة كل مشروع 2.6 جيجاوات/ ساعة، بإجمالي 7.8 جيجاوات ساعة، وذلك في نجران، ومضايا، وخميس مشيط، ومن المتوقع توصيل هذه القدرات بالشبكة العام الجاري.

ومن المتوقع أن مشروع البحر الأحمر، عند اكتماله، سيكون بمثابة نموذجًا يحتذى، ليس فقط في قطاع السياحة، لكن أيضًا في مجال الطاقة المستدامة والحلول الذكية لتخزين الطاقة، حيث يضم 50 فندقًا ومرافق أخرى تعمل بالطاقة المتجددة بنسبة 100%، وذلك بفضل محطة طاقة شمسية بقدرة 400 ميجاوات، مدعومة بنظام تخزين طاقة بطاريات بسعة 1.3 جيجاوات ساعة.

وأكد الخبير في مجال الطاقة، "أحمد المعمر"، أن هذه المشروعات لا تقتصر على الأرقام فحسب، بل تهدف إلى ترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة عالميًا في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة، مشيرًا إلى أن دمج حلول تخزين الطاقة واسعة النطاق أمر بالغ الأهمية لمستقبل طاقة مُستقر ومُستدام، لافتًا إلى أن الإعلان عن تأهيل 33 شركة للمجموعة الأولى من مشاريع نظام تخزين الطاقة الشمسية، يعكس التزام المملكة بإشراك الخبرات المحلية والدولية في تحقيق أهدافها في مجال الطاقة، مشددًا على أنه مع استمرار المملكة في تبني أحدث التقنيات وتعزيز الشراكات الدولية، يشهد قطاع الطاقة تحولاً ملحوظًا، مما يبشر بمستقبل يُوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات الرائدة والتي يمكن وصفها بـ "الطفرات" في تخزين الطاقة، تستثمر المملكة بشكل استراتيجي في سلسلة توريد الليثيوم، وهو أمر بالغ الأهمية لإنتاج البطاريات، إذ تخطط شركة

"أرامكو"، بالشراكة مع شركة "معادن"، لبدء الإنتاج التجاري لليثيوم بحلول عام 2027م، ومن المتوقع أن تُلبي هذه المبادرة الطلب المتزايد في المملكة، والذي من المتوقع أن ينمو بمقدار 20 ضعفًا بين عامي 2024 و2030م، ويعود هذا التوسع إلى الإنتاج المتوقع لـ 500 ألف بطارية للسيارات الكهربائية وتطوير 110 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة.

يأتي ذلك في الوقت، الذي تضاعف فيه الطلب العالمي على الليثيوم، ثلاث مرات خلال السنوات الخمسة الماضية، ومن المُتوقع أن ينمو بأكثر من 15% سنويًا حتى عام 2035م.

جذب الاستثمارات الأجنبية

وذكر العضو المنتدب لشركة "ثيون" الألمانية الناشئة لبطاريات الليثيوم والكبريت، "ماتياس فينجلر"، أن تأمين الإنتاج المحلي من شأنه أن يعزز مرونة المملكة في مجال الطاقة، ويُرسخ دورها في سوق الطاقة النظيفة، موضحًا أنه من خلال الاستفادة من مواردها الطبيعية الهائلة، يمكن للبلاد تقليل الاعتماد بشكلٍ كبير على المواد الخام المستوردة، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة استقرار سلاسل التوريد، وتابع، أن شراكة "أرامكو" و"معادن" لا تعزز قاعدة موارد المنطقة فحسب، بل تُشير أيضًا إلى دفعة استراتيجية نحو قيادة الجيل القادم من تخزين الطاقة.

وأضاف بأن هذه الخطوات من شأنها دعم طموحات المملكة في تنويع اقتصادها، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل عالية المهارة في قطاع الطاقة النظيفة، مشيرًا إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تبرز بسرعة كقوةٍ دافعة في التحول العالمي للطاقة، حيث يمثل إنتاج المملكة المتزايد من الليثيوم خطوة محورية نحو إنشاء منظومة عالمية المستوى لابتكار البطاريات، مؤكدًا على أن تطوير مرافق معالجة الليثيوم المحلية وتقنيات البطاريات القائمة على الكبريت يُمكّن المملكة من أن تصبح موردًا رئيسًا للأسواق الإقليمية والدولية.

وتابع: "لمواجهة هذه التحديات، تستثمر المملكة في تحديث بنيتها التحتية من خلال تقنيات الشبكات الذكية وحلول تخزين الطاقة، مما يُمكّن من إدارة أفضل للطاقة الشمسية المُتقطعة، إذ تعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات التنظيمية وتقديم برامج تحفيزية، مثل دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعريفات المواتية، لتشجيع استثمارات القطاع الخاص، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا المجال".

ويمكن القول بأن أسواق تخزين الطاقة في المملكة "واعدة"، وتوفر فرصًا استثمارية كبيرة، خاصةً مع الاستثمارات الهائلة في مصادر الطاقة المتجددة، والخطوات المتسارعة نحو تبني تقنيات التخزين المُبتكرة، فضلاً عن المبادرات والبرامج الحكومية الداعمة للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز تنافسية قطاع الطاقة النظيفة. ■

الذهب.. الحديث الدائم للأسواق والبنوك والمستثمرين

تحليل جو الهوا

منذ بداية العام وأسعار الذهب تلفت أنظار المستثمرين، واستعاد المعدن الأصفر قسمًا كبيرًا من جمهوره الذي فقده بعد صعود وتألق العملات المشفرة في السنوات الأخيرة.

طبعًا أي حركة كبيرة إن كانت صعودًا أو هبوطًا، ستنال اهتمام المتداولين وتصبح حديث الأسواق والمحللين، وبالتالي من الطبيعي أن تصدر تقارير كثيرة من البنوك العالمية، حول هذه التحركات، وبالذهاب إلى بعض ما صدر من تقارير وأبحاث بخصوص الأسعار، نجد أن بعض البنوك العالمية رفعت من أهدافها بالنسبة لأسعار الذهب بالنسبة للأشهر القادمة، فمثلاً "سيتي بنك" يتوقع وصول سعر المعدن الأصفر إلى 3200 دولار خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، حتى أنه بدا متفائلاً أكثر لنهاية العام، متوقعًا وصول الأسعار إلى مستويات 3500 دولار، وفي المقابل بنك "يو بي إس" السويسري كان له نفس الأهداف على المدى القصير، وتوقع أيضًا وصول الأسعار إلى مستويات 3200 دولار في شهر يونيو المقبل، ولكنه أشار أيضًا إلى أنه في حال تراجع الرئيس الأمريكي عن سياسته الحمائية، فإن الذهب يمكن أن يتراجع إلى مستويات 2850 دولارًا.

وأود أن أشير هنا إلى أن أسعار الذهب استفادت في السنوات الأخيرة من موجات التضخم التي ضربت العالم، وذلك بالرغم من وجود دولار قوي مرافقًا مع معدلات فائدة عالية، وتاريخيًا فإن سعر الذهب يلقى دعمًا من وجود تضخم عالي، إذ ينظر إليه كحافظ للقيمة، وبالتالي يكون عليه طلب قوي.

أما في المرحلة التي يبدأ يرتفع فيها عامل عدم اليقين، فيكون الذهب من أفضل الأدوات الاستثمارية، وقد برز عامل مهم أيضًا في السنوات الأخيرة، وهو الشراء القوي للبنوك المركزية العالمية، والتي اشترت أكثر من 3 آلاف طن في السنوات الثلاث الأخيرة، هذا الشراء الكثيف أعطى صورة واضحة للسوق ودعم الاتجاه

الصاعد، عدا عن ذلك برز البنك المركزي الروسي بالشراء القوي بعد توقفه لفترة، وأصبحت نسبة احتياطيات الذهب تشكل 34% من الإجمالي، أو بمعنى آخر ثلث الاحتياطيات الاجمالية أصبحت من المعدن الأصفر، وباتت تشكل قيمتها أكثر من 200 مليار دولار.

ومن جهة أخرى كثرت أيضًا تقارير البنوك العالمية التي بدأت ترفع من احتمالية، دخول أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الأمريكي في ركود تضخمي، مما يزيد من العوامل الداعمة لأسعار الذهب، وبالطبع المتغيرات كبيرة وهناك تسارع كبير للتطورات والأحداث، وبالتالي أصبح من الصعوبة تحديد أهداف الأسعار، لذلك نرى باستمرار تحديث تقارير وأبحاث البنوك العالمية.

وبالعودة إلى التعريفات الجمركية، والتي تؤثر بقوة على التجارة العالمية، وإذا لم يحصل بعض من الليونة في هذا الجانب، سيكون هناك ضرر كبير بشكل خاص يطال الدول المصدرة الكبرى، والتي يشكل حجم صادراتها نسبة كبيرة من حجم اقتصادها؛ فمثلاً كوريا الجنوبية التي يعرفها العالم من خلال منتجاتها وخصوصًا في مجال الإلكترونيات والسيارات وبناء السفن، والتي تقترب صادراتها من 700 مليار دولار، لا يناسبها حرب التعريفات، وبالتالي ستكون الأضرار كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها، حتى لو عملت على توجيه صادراتها بعيدًا عن أراضي التعريفات، لأن الضرر سيكون على الطلب العالمي، بغض النظر على وجهة الصادرات.

وفي أوروبا تبرز صادرات هولندا، التي هي عند مستويات 1 تريليون دولار، والتي تتنافس مع فرنسا على لقب ثاني قوة مصدرة في الاتحاد الأوروبي، ومن أبرز صادراتها الآلات ومعدات النقل والأغذية والأدوية والوقود المعدني والصناعات الكيمائية والسفن، وعلى الرغم أن النسبة الأعظم من هذه الصادرات موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن كما ذكرنا تراجع الاقتصاد العالمي سيؤثر على هذه الصادرات، وبالطبع لن ننسى القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا مع حجم صادراتها الكبير، والتي تحتل المركز الثالث عالميًا بعد الصين والولايات المتحدة، وخصوصًا أنها واجهت تحديات اقتصادية كبيرة في الفترة السابقة، بالإضافة إلى تراجع في ثقة الأعمال، فبالنسبة إلى ألمانيا ليس هذا الوقت المناسب إطلاقًا للتعريفات الجمركية.

ويبقى أخيرًا في هذا المجال، التجاذب الكبير بين الصين والولايات المتحدة، والذي انطلقت منه الحرب التجارية بين الدولتين في الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب، محط الأنظار والمراقبين.

أما على صعيد سوق الأسهم، فيبقى السوق الأمريكي هو الأكثر عرضة للتقلبات، بسبب التنوع الكبير في القطاعات، والشركات الكثيرة التي تعمل في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وبالتالي أي خبر عن اكتشافات جديدة تُحدث ثورة في مجال تبسيط الأعمال، سيكون له ضغط على أسهم الشركات الموجودة، وبالتالي أصبح السوق شديد التأثير لهذه الأخبار، وبمقارنة سريعة مع الأسواق الأوروبية، تبقى شركات التكنولوجيا الأمريكية لها كلمة الفصل في التقلبات الكبيرة في السوق، بسبب قيمتها السوقية نتكلم عن تريليونات من الدولارات.

وكما في الارتفاعات القوية، كذلك هناك التراجعات الحادة، ولا بد من المرور بهذه الشركات والتي تقود السوق صعودًا وهبوطًا، وطبعًا الأسواق الأوروبية في معظم الوقت ستجاري نظيراتها الأمريكية على الرغم من فقدانها هذا النوع من الشركات، ولكن تأثير الجو العام للأسواق، ينتقل فورًا إلى الأسهم الأوروبية، ولا ننسى أن منطقة اليورو، تواجه تحديات كبيرة في مجال فرص النمو، وكل دولة على حدة لها مشاكلها الاقتصادية الخاصة بها. ■

كرييتڤ

الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي.. عدو البيئة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في كل مرة تطلب فيها من مساعدك الافتراضي تشغيل أغنية، أو اقتراح مطعم، أو الإجابة عن سؤال، فأنت تتصل بشبكة هائلة من أنظمة الذكاء الاصطناعي، فقليل من الناس يدركون أن هذه السلوكيات التي تبدو بريئة هي جزء من مشكلة بيئية أكبر، حيث تفاقم هذه الأنظمة تغير المناخ بهدوء.

ومع استمرار الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل العالم من حولنا وإحداث ثورة في طريقة عملنا، تخضع آثاره البيئية لتدقيق متزايد في الآونة الأخيرة، خاصةً مع المستويات المذهلة لاستهلاك الكهرباء والمياه من قِبل شركات التكنولوجيا الكبرى التي تُشغّل أنظمته، ففي حين أن إمكاناته لا حدود لها، فإن بصمته الكربونية وموارده المتزايدة تُثير تساؤلات جوهرية حول الاستدامة، لذا بدأت الشركات في مواجهة هذه التحديات من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة النماذج، وتطوير تقنيات تبريد مبتكرة لتقليل استهلاك المياه.

السر الخفي في الذكاء الاصطناعي

ويصف العلماء الآثار البيئية الوخيمة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، بـ"السر الخفي"، خاصةً فيما يتعلق باستهلاك الطاقة الضخم، حيث تناولت دراسات عديدة، تقديرات استهلاك الكهرباء لنحو 5 شركات تقنية كبرى، وهي جوجل، ومايكروسوفت، وميتا، وآبل، وإنفيديا، ووجدت أن جوجل تتصدر هذه الشركات باستهلاك سنوي للطاقة يبلغ 25 تيراواط في الساعة (تُعادل استهلاك 2.3 مليون منزل أمريكي من الكهرباء)، تليها مايكروسوفت بفارق ضئيل باستهلاك 23 تيراواط في الساعة (تكفي لتغذية 48 منتزهًا من منتزهات ديزني لاند باريس لمدة عام كامل)، وميتا باستهلاك 15 تيراواط في الساعة، ورغم أن آبل وإنفيديا تستهلكان أقل، إلا أنهما تُسهمان بشكلٍ كبير، باستهلاك 3.5 تيراواط في ساعة، و0.6 تيراواط في الساعة على التوالي، وهو ما يبرز الضغط المتزايد على موارد الطاقة العالمية من قبل هذه الشركات.

ويمكن القول بأن تقنيات الذكاء الاصطناعي ليست مجرد مُستهلك للكهرباء، بل هي أيضًا مستهلك رئيس للمياه، حيث تعتمد مراكز البيانات بشكلٍ كبير على المياه في أنظمة التبريد لمنع ارتفاع درجة الحرارة، فبحسب دراسة المعهد السويسري لتطوير الإدارة يصل استهلاك جوجل السنوي من

"تستهلك "جوجل" ما يعادل استهلاك 2.3 مليون منزل أمريكي من الكهرباء سنويًا واستهلاك دولة اليابان من المياه.

"توقعات بأن يسحب الذكاء الاصطناعي نحو 6.6 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2027م.

"20% الطلب المتوقع لأنظمة الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية من استهلاك الكهرباء بحلول عام 2030م.

المياه إلى 24 مليون متر مكعب، يكفي لملء أكثر من 9618 حمام سباحة أولمبي، أو 120 مليون حوض استحمام، وهو ما يكفي تقريبًا لجميع سكان اليابان، بينما تستهلك مايكروسوفت 7.8 مليون متر مكعب وهو ما يكفي لملئ 9000 طائرة بوينج من طراز " 400-747"، تليها آبل (6.1 مليون متر مكعب)، ثم ميتا (3 ملايين متر مكعب)، ثم إنفيديا (134 ألف متر مكعب).

استهلاك شرس للطاقة

وفي هذا السياق، ذكر أستاذ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في جامعة كولومبيا البريطانية، "هاميش فان دير"، أن الذكاء الاصطناعي أصبح بالفعل "العدو الحقيقي" للبيئة، مشيرًا إلى إعلان شركة ألفابت، الشركة الأم لجوجل مؤخرًا، أن انبعاثاتها من غازات الدفيئة ارتفعت بنسبة 48% منذ عام 2019م، وفي الوقت نفسه تقريبًا، أعلنت مايكروسوفت أن انبعاثاتها ارتفعت بنسبة 29% منذ عام 2020م، لافتًا إلى أن استعلام واحد على (Chat GPT) يستهلك ما يقارب من كهرباء مصباح واحد لمدة 20 دقيقة، كما يتطلب تصنيع رقاقة واحدة أكثر من 2200 جالون (8300 لتر) من الماء، كما تُصدر رقائق الذكاء الاصطناعي حرارة أعلى، مما يعني أن مراكز البيانات تحتاج إلى المزيد من المياه للحفاظ على برودة خوادمها ومرافقها.

وثمة توقعات بأن يسحب الذكاء الاصطناعي 6.6 مليار متر مكعب من المياه سنويًا على مستوى العالم، بحلول عام 2027م، وهذا يُعادل حوالي ستة أضعاف ما تسحبه الدنمارك، وفقًا لدراسة أجرتها جامعة "كاليفورنيا ريفرسايد" الأمريكية.

وأضاف "دير"، أن الطلب الإجمالي على الطاقة في مراكز البيانات في الولايات المتحدة يبلغ مستوى مرتفعًا للغاية، لدرجة أن مايكروسوفت توصلت مؤخرًا إلى اتفاق لإعادة فتح جزيرة "ثري مايل"، موقع أسوأ حادث نووي في تاريخ أمريكا، مشيرًا إلى أن بعض التقديرات أشارت إلى أن الطلب الإجمالي على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الأخرى سيشكل 20% من استهلاك الكهرباء العالمي بحلول عام 2030م.

ومن جانبه، قال الخبير في مجال الطاقة النظيفة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، "بول دين"، إن "للذكاء الاصطناعي رغبة هائلة، بل وشرسة، في الحصول على الطاقة"، مشيرًا إلى أن العديد من الشركات الكبرى تمتلك مراكز بيانات ضخمة جدًا لتشغيل خوارزميات الذكاء الاصطناعي الضخمة هذه".

وتُقدّر شركة الخدمات المالية "جولدمان ساكس"، بأن ينمو الطلب على الطاقة في مراكز البيانات بنسبة 160% بحلول عام 2030م، بينما من المتوقع أن يرتفع استهلاك الكهرباء العالمي إلى حوالي 4% بحلول عام 2030م.

وأكد "دين"، أن مراكز البيانات بحاجة إلى مزيد من الوصول إلى الطاقة بسرعة، مضيفًا: "من المؤكد أن شركات الذكاء الاصطناعي ستتعاون بشكل جيد للغاية مع تقنيات مثل الطاقة الشمسية والبطاريات، ومن المحتمل أن ينجح ذلك في عديد من المناطق حول العالم، ولكن قد يستغرق بناؤه وقتًا أطول"، وأوضح أن المفاعلات المعيارية الصغيرة التي تستثمر فيها شركات مثل مايكروسوفت لتوفير الطاقة لمراكز البيانات لا تزال بعيدة كل البعد عن الجدوى التجارية، لكن في الولايات المتحدة حاليًا، هناك اهتمام كبير بدمج الذكاء الاصطناعي مع الغاز الرخيص، والذي يمكن بناؤه بسرعة، وهذا هو الحال في أحد مراكز بيانات "ستارجيت" في تكساس، لكن حرق الوقود التقليدي، مثل الغاز، يُسهم أيضًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تُسبب ارتفاع درجة حرارة الكوكب.

وأشار الخبير الأمريكي، إلى أن إحدى الطرق الرئيسة لتقليل التأثير البيئي لمراكز البيانات هي جعل الطاقة التي يستخدمونها أنظف وأكثر كفاءة، وهذا يعني بناء مزيد من مصادر الطاقة المتجددة المزودة ببطاريات لتشغيلها، أو تحديد مواقعها وفقًا لتوافر إمدادات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويمكن لهذه المراكز أيضًا العمل في ساعات النهار فقط للاستفادة من طاقة الشمس، لأن هذا الجانب من التكنولوجيا لا يتأثر بالوقت، ولكن عندما يتعلق الأمر

بالأشخاص الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي، فإن الطاقة ضرورية على مدار الساعة.

عدو أم حليف للمخاوف البيئية

ومع توقعات بأن ينمو الذكاء الاصطناعي بنسبة 30-40% سنويًا خلال العقد المقبل، من الواضح أن هذه التكنولوجيا باقية وستزداد انتشارًا، وكذلك تأثيرًا هائلاً على البيئة، وقدَّرت دراسة أجرتها جامعة "تشجيانغ" الصينية، أن يصل إجمالي البصمة الكربونية المُتوقعة من أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى 102.6 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وهو ما يُعادل انبعاثات 22 مليون شخص على مدار عام.

وأشار مختصون إلى الضرر البيئي واسع النطاق، فمن الأجهزة التي تُشغّل الذكاء الاصطناعي، إلى المعالجات المتخصصة والبنية التحتية لمراكز البيانات، كل هذه العناصر لها آثارها البيئية الخاصة، فمن استخراج الموارد إلى التخلص منها، تُفاقم دورة حياة أجهزة الذكاء الاصطناعي التلوث، وتدمير الموائل، وتفاقم مشكلة النفايات الإلكترونية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الطاقة المتجددة، لا يزال للذكاء الاصطناعي تأثير بيئي كبير نتيجة إنتاج الأجهزة، والذي يتطلب تعدينًا مكثفًا للطاقة وللمعادن الأرضية النادرة، فعلى سبيل المثال، بلغ حجم النفايات الإلكترونية العالمية 53.6 مليون طن متري عام 2020م، ولم يُعاد تدوير سوى 17.4% منها، وبينما يشمل هذا الرقم جميع النفايات الإلكترونية، تُسهم الأجهزة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في هذه المشكلة المُتفاقمة.

وثمة توقعات بأن يؤدي الاستخدام السريع لنماذج اللغات الكبيرة وحده (وهي أنظمة أكثر تطورًا لفهم وتوليد اللغة البشرية)، إلى إنتاج 2.5 مليون طن من النفايات الإلكترونية بحلول عام 2030م، إذ لا تقتصر هذه النفايات على الخوادم والأجهزة المستخدمة في تدريب ونشر هذه النماذج، بل تشمل أيضًا الأجهزة والبنية التحتية التي تعتمد عليها، مثل الهواتف الذكية ومكبرات الصوت الذكية وغيرها من أدوات الذكاء الاصطناعي.

من جانبه، تساءل الخبير الفرنسي في مجال التكنولوجيا، "جيسلان دي بييرفو"، "هل الذكاء الاصطناعي هو الحليف الذي لا مفر منه، أم العدو الذي لا يمكن إنكاره، لمخاوفنا البيئية"؟، ورد قائلاً: كثيرًا ما نقارن البيانات بالنفط، وثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي بثورة محركات الاحتراق الداخلي، وهذا صحيح تمامًا، بالنظر إلى القيمة التي تُنتجها بالفعل والتي تبشر بتوليدها مستقبلاً، لكن النتائج السلبية لهذه المقارنات مازالت حاضرةً وبقوة، ومنها على سبيل المثال، مشروع مركز بيانات ميتا في تالافيرا دي لا رينا بإسبانيا، والذي من المُقرر أن يستهلك 665 مليون لتر من المياه سنويًا في منطقة تعاني أصلاً من شُحّ مائي.

وأعربت مديرة الشؤون الرقمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "جولستان رضوان"، عن قلقها بشأن البصمة البيئية للذكاء الاصطناعي، والتي تشمل التأثيرات المباشرة، بدءًا من استخراج المواد الخام، والعناصر الأرضية النادرة، والمعادن، للأجهزة المستخدمة في تصنيع أجهزة الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى بناء وتشغيل مراكز البيانات، واستهلاك الطاقة، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والمياه المستخدمة في التبريد، بالإضافة إلى النفايات الإلكترونية.

وأضافت أن معالجة تأثير الذكاء الاصطناعي البيئي تعد من أبرز القضايا المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، فبينما يُركز الاهتمام غالبًا على استهلاك الطاقة، وهو أمرٌ مُبرر، إلا أن سلسلة القيمة بأكملها تتطلب دراسةً مُعمّقة، مشيرةً إلى أنه تم إطلاق تحالفًا جديدًا من أجل الذكاء الاصطناعي المُستدام، يجمع أصحاب المصلحة عبر سلسلة قيمة الذكاء الاصطناعي وإطلاق مبادرات تعاونية طموحة.

ويمكن القول بأن مستقبل الذكاء الاصطناعي قد يأتي بثمن بيئي باهظ، لكن مع استمرار الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة وتسريع جهود دمج الطاقة المتجددة، وتقنيات التبريد المتقدمة، وتحسين نماذج المحاكاة الذكية، فإن هذه الصناعة سيكون لديها القدرة على تحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية البيئية. ■

كريبتف

خلايا الوقود

خلايا الوقود.. البديل القادم!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يرجع الفضل إلى "ويليام روبرت جروف" وهو قاضٍ وعالم فيزياء بريطاني، في اختراع أول خلية وقود هيدروجينية عام 1838م، وقبل ذلك بـ 42 عامًا، اخترع عالم الفيزياء الإيطالي "أليساندرو فولتا"، البطارية الكهربائية الحديثة، ومنذ ذلك الحين، تتنافس التقنيتان في توليد الطاقة للمركبات، حتى أثبت محرك الاحتراق الداخلي سهولة استخدامه، وظن البعض أن المسألة حُسمت على مدار 140 عامًا تقريبًا، لكن يبدو أن هذه المنافسة اشتعلت من جديد بين هذه الأنظمة، خاصةً مع الاهتمام العالمي المتزايد بالتوسع في استخدام تقنيات خلايا الوقود.

ويليام جروف

منافسة حامية الوطيس

ويتم توليد الطاقة الكهربائية في المركبات المزودة بخلايا الوقود، من خلال تفاعل الهيدروجين المُخزّن مع الأكسجين من الهواء، ولا ينتج عن هذه العملية سوى الماء، وبالتالي تعد حلاً خاليًا من الانبعاثات، تمامًا مثل المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، واعتبرها مختصون بمثابة ثورة في حلول الطاقة النظيفة، والتخفيف من الآثار الضارة لأنظمة الوقود على البيئة.

وتشهد السنوات الماضية، منافسة حامية الوطيس بين الشركات المعنية بصناعة وتطوير المركبات ووسائل النقل البحري وحتى الجوي لتطوير خلايا الوقود، إذ أعلنت شركة "إيه في إل" إحدى الشركات العالمية الرائدة في تكنولوجيا التنقل، عن تعاونها مع "ريد بُل" للتكنولوجيا المتقدمة، والمسؤولة عن تطوير محركات سيارات "فورمولا 1"، لتطوير جيل جديد من خلايا الوقود عالية الكثافة والأقل وزنًا من خلايا الوقود التقليدية، مما يعد بمثابة تطور هائل في صناعة السيارات والطيران، خاصةً مع تحقيق صافي انبعاثات صفرية.

وتتعاون "أدفنت تكنولوجيز هولدينجز"، وهي شركة أمريكية متخصصة في تطوير أنظمة خلايا الوقود المتكاملة، مع شركة "إيرباص" الرائدة في تصنيع الطائرات، لتطوير أنظمة خلايا وقود الهيدروجين عالية الحرارة (تعمل في درجات حرارة أعلى من 180 درجة مئوية)، وذكر "إيموري دي كاسترو"، الرئيس التنفيذي للشركة: "يسرنا الإعلان عن المرحلة الثانية من مشروعنا مع شركة إيرباص، تُدرك الشركتان الإمكانات الهائلة لأنظمة الدفع النفاث التي تعمل بخلايا الوقود، نتطلع إلى مواصلة هذا العمل الثوري مع إيرباص".

ووقعت "بوش"، الشركة العالمية الرائدة في تكنولوجيا السيارات، مؤخرًا، اتفاقية مع "جونسون ماثي"، وهي شركة بريطانية متخصصة في التحول إلى الطاقة النظيفة، لتطوير أنظمة خلايا الوقود، وذكرت "بيت جروتا"، نائبة الرئيس التنفيذي لحلول هندسة الطاقة في "بوش"، أن خلايا الوقود للتطبيقات المتنقلة جاهزة تقنيًا للاستخدام على نطاق واسع، وتهدف شراكتنا إلى تعزيز أداء وكفاءة مجموعات خلايا الوقود بشكل أكبر".

السفن والشاحنات الثقيلة

أنظمة خلايا الوقود ليست مقتصرة على المركبات، لكنها تسللت إلى مجال النقل البحري، حيث أطلقت شركة "ماير ويرفت" الألمانية لبناء السفن، مشروعًا بحثيًا جديدًا يركز على تقنية خلايا الوقود التي تعمل بالميثانول الأخضر كنظام طاقة صديق للبيئة ومنخفض الانبعاثات للسفن السياحية، وهو المشروع الذي تموله وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الاتحادية، بقيمة 17.8 مليون يورو.

وكشفت "هورايزون فيول سيل تكنولوجيز"، وهي شركة سنغافورية متخصصة في تصنيع خلايا وقود الهيدروجين، مؤخرًا، عن خلية الوقود المتطورة "في إل إس آي في"، بقدرة 400 كيلوواط، والتي لديها القدرة على خفض استهلاك الهيدروجين في الشاحنات الثقيلة بنسبة تصل إلى 20%، بالإضافة إلى توفير طاقة كافية لشاحنات الطرق الثقيلة ومختلف المعدات الثقيلة الأخرى التي تواجه تحديات في مسارات إزالة الكربون.

وأعلنت "بلو وورلد تكنولوجيز"، الشركة الدنماركية المطورة لأنظمة خلايا الوقود، عن إنهاء الاختبارات الخاصة بنظام خلايا الوقود عالية الحرارة بقدرة 200 كيلوواط والتي تعمل بالميثانول الأخضر، ونظام آخر بقدرة 1 ميجاواط، لإنتاج الطاقة للسفن، حيث من المخطط تركيبه في إحدى السفن التابعة لشركة "إيه بي مولر ميرسك، خلال النصف الأول من عام 2026م.

أليساندرو فولتا

وستوفر تقنيات خلايا الوقود عادةً ما بين 20% و30% من استهلاك الوقود، كما تسمح باحتجاز الكربون بنسبة تصل إلى 100%، سواءً للاستخدام في إنتاج الوقود الأخضر أو للتخزين، وفقًا لشركة "بلو وورلد".

وأعلنت وزارة الطاقة الأمريكية، أواخر العام الماضي، عن تمويل بقيمة 46 مليون دولار لتسريع تطوير تقنيات الهيدروجين النظيف وخلايا الوقود، في إطار مساعيها لإزالة الكربون في القطاعات التي تواجه تحديات، وأبرزها قطاع النقل.

وأكد أستاذ الهندسة الكيميائية

والبيولوجية في جامعة دركسل الأمريكية، "جوشوا سنايدر"، أن خلايا الوقود تتمتع بإمكانيات هائلة كحل للطاقة النظيفة، إلا أن اعتمادها على نطاق واسع قد أعاقته التكلفة والمتانة وتحديات التصنيع، لافتًا إلى أنه يعمل حاليًا ضمن فريق بحثي، تقوده جامعة كاليفورنيا، وشركة كابوت، المتخصصة في الكيماويات، وشركة "بوش"، بهدف تحسين عمليات تصنيع أقطاب غشاء خلايا الوقود، وهي مكون رئيسي يُمَكن الخلايا من توليد طاقة نظيفة.

وأضاف أن هذا المشروع يهدف كذلك، إلى دفع تكنولوجيا خلايا الوقود قدمًا بطريقة تجعلها أكثر عملية وقابلية للتطوير"، وتابع: "من خلال تحسين كيفية بناء هذه الأنظمة وكيفية تفاعل مكوناتها على المستوى الذري، نعمل على ابتكار خلايا وقود أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، يمكنها تشغيل كل شيء من الشاحنات إلى الآلات الصناعية".

خلايا الوقود تتفوق على البطاريات

وحول مزايا خلايا الوقود مقارنة بالبطاريات الكهربائية، أوضح "سنايدر"، أن هناك ميزتين رئيستين لاستخدام خلية وقود الهيدروجين لتشغيل المركبات مقارنةً بالبطاريات، الأولى سرعة إعادة التزود بالوقود، والثانية زيادة مدى القيادة، وينطبق هذا بشكلٍ خاص على المركبات الأكبر حجمًا، مثل الحافلات، والتي تتميز بأوزان أكبر، فمع زيادة وزن المركبة، تصبح زيادة وزن حزمة البطارية المطلوبة غير ممكنة، أما بالنسبة للمركبات التي تعمل بخلايا الوقود، فنظرًا لأن وزن الهيدروجين وخزان تخزينه ضئيلان جدًا مقارنةً بوزن المركبة، يُمكن زيادة مدى القيادة بشكل كبير دون زيادة وزنها الإجمالي، لافتًا إلى أنه يمكن إتمام عملية "إعادة شحن" مركبة خلية الوقود عن طريق إعادة ملء خزان الهيدروجين في وقت مماثل للوقت المطلوب لملء خزان بالبنزين.

ومن جانبه، يرى الخبير الألماني في مجال السيارات والفضاء، " إريك شميدت"، أن للمركبات التي تعمل بالبطاريات وخلايا الوقود عديدًا من المزايا والعيوب، فكلاهما صديق للبيئة للغاية، وأرخص في التشغيل من المركبات التي تعمل بالوقود التقليدي، ويتطلب صيانة أقل، وبعضها سريع للغاية، مشيرًا إلى أن البطاريات تواجه بعض المشكلات المتعلقة بمدى محدوديتها، وعمرها الافتراضي، وتكلفتها، وحاجتها إلى فترات شحن طويلة، ومن المفارقات أن البطاريات يمكن أن يكون لها أيضًا تأثير بيئي سلبي بسبب استخدام مصدر توليد كهرباء غير مستدام للشحن، والعمليات والمواد المستخدمة في إنتاجها.

وأضاف أن البطاريات الكهربائية لا تزال تواجه بعض المشاكل التي يجب التغلب عليها، لكن تقنية خلايا الوقود لا تعاني من نفس هذه المشكلات، بل تقدم مزايا أكثر؛ على سبيل المثال، تُعادل إعادة تعبئة الخلايا بالوقود، عملية تعبئة الوقود الأسبوعية العادية في محطات الوقود، لافتًا إلى أن تقنية خلايا الوقود لديها نطاق واسع من الاستخدامات، فقد أصبح هدف صناعة الطيران والفضاء في نهاية المطاف استبدال محركات الطائرات التي تعمل بالوقود التقليدي ببدائل تعمل بالكهرباء واقعيًا بشكلٍ متزايد، موضحًا أن خلايا الوقود تعمل كالبطاريات، لكنها لا تنفد ولا تحتاج إلى إعادة شحن؛ فهي تُنتج الكهرباء طالما يتوفر الوقود.

وشهد العامان الماضيان، تراجعًا حادًا في مبيعات مركبات خلايا الوقود، بسبب مجموعة من العوامل، أبرزها ارتفاع تكلفة محطات التزود بالهيدروجين وعدم موثوقيتها، والتقدم المستمر في مجال المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، وعلى الرغم من تراجع أسعار مركبات خلايا الوقود بنسبة 50% تقريبًا أو أكثر في مناطق مثل كاليفورنيا وكوريا الجنوبية، إلا أن المبيعات السنوية انخفضت بنحو 66%، من 15 ألف مركبة في عام 2022م، إلى 5 آلاف مركبة فقط في عام 2024م، وفي الوقت نفسه، تجاوزت مبيعات المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والهجينة القابلة للشحن 10 ملايين و4 ملايين مركبة على التوالي.

وعلى النقيض من ذلك، ثمة توقعات بأن يصل حجم السوق العالمية للمركبات الكهربائية العاملة بخلايا الوقود إلى 90 مليار دولار بحلول عام 2045م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.7%، كما بلغت قيمة سوق خلايا الوقود الثابتة عالميًا نحو1.2 مليار دولار في عام 2023م، ومن المتوقع أن تتجاوز 8 مليارات دولار بحلول عام 2035م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16.7%.

المملكة تقود المنطقة نحو الاستدامة

وفي إطار جهود المملكة لخفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز وسائل النقل المستدام، اتساقًا مع مستهدفات رؤية 2030م، تعاونت الشركة السعودية للنقل العام (سابتكو)، مع شركة "هيونداي موتور"، لتقييم تقنية التنقل المعتمد على الهيدروجين، من خلال تشغيل حافلات "هيونداي يونبيفيرس"، التي تعمل بخلايا الوقود، لمدة شهرين في المنطقة الشرقية.

كما أبرمت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)، شراكة استراتيجية مع شركة عبد اللطيف جميل للسيارات، وشركة تويوتا موتورز، لتطوير أبحاث خلايا وقود الهيدروجين في المملكة.

وجاء انضمام المملكة إلى مبادرة الشراكة الدولية لتعزيز اقتصاد الهيدروجين وخلايا الوقود، ليعكس ريادتها في قيادة المنطقة نحو مستقبل أكثر استدامة، من خلال تعزيز التعاون بشأن أبحاث وتقنيات خلايا الوقود، باعتبارها البديل الواعد لتسريع خطوات تحقيق الحياد الصفري، وفقًا لمختصين. ■

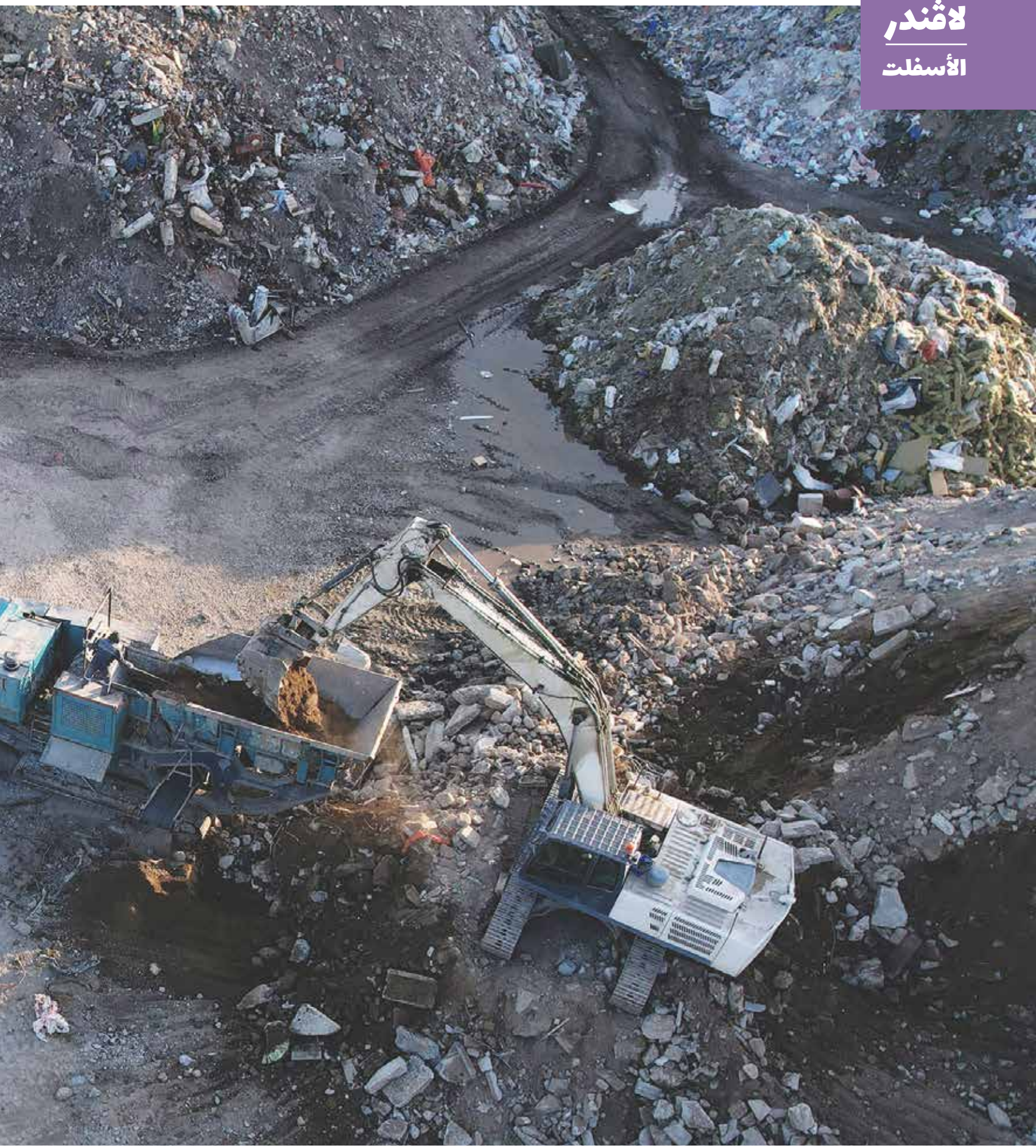

مزيج الركام يصنع أسفلتًا بيئيًا!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في ظل التحديات البيئية المتزايدة وندرة الموارد الطبيعية، أصبح البحث عن حلول بناء مستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وأمام ما ينتجه الأسفلت التقليدي من استنزاف الموارد وزيادة الانبعاثات الضارة، برز الأسفلت البيئي كابتكار رائد في مجال البنية التحتية، حيث يجمع بين الكفاءة الهندسية وحماية البيئة من خلال استخدام الركام المعاد تدويره من مخلفات الهدم.

وكما هو معروف تجد مخلفات الهدم والبناء طريقها إلى المرادم البيئية للتخلص منها بوسائل شتى، لكن التقنيات الحديثة، حولتها إلى قيمة مضافة، حيث يتم إعادة تدويرها واستخدامها في قطاعات عدة، أبرزها رصف الطرق، وفي هذا السياق، حققت المملكة إنجازًا مهمًا في تطوير البنية التحتية المُستدامة، ورصف أول طريق باستخدام هذه المواد المُعاد تدويرها في خليط الأسفلت، تم تنفيذه بالتعاون بين بلدية الأحساء والمركز الوطني لإدارة النفايات، والذي يعد بمثابة خطوة رائدة تتوافق مع أهداف رؤية 2030م، والتي تُركز على التحول إلى الاقتصاد الدائري، وتحقيق معدل إعادة تدوير نفايات البناء والهدم بنسبة 60% بحلول عام 2035م، مما يُقلل بشكلٍ كبير من الأثر البيئي ويُعزز كفاءة استخدام الموارد، فضلاً عن تحويل التحديات البيئية إلى فرص، بما يُعزز ريادة المملكة في تسخير التقنيات الحديثة والمبتكرة في تحقيق أهدافها الإنمائية والمستدامة.

وكانت المملكة قد بدأت في تنفيذ عدد من المشروعات التي من شأنها تحقيق الاستدامة في قطاع الطرق، منها تشجيع السيارات الكهربائية، والحافلات الكهربائية، علاوةً على تطبيق برامج تحفيزية لحث المواطنين والمقيمين على التحول إلى المركبات الصديقة للبيئة بدلاً من السيارات الخاصة، إذ تُعد هذه الخطوات جزءًا من عدة مبادرات إبداعية لتطوير خدمات النقل.

مخلفات البناء كنوز ضائعة

وأكد عديد من الدراسات والأبحاث الأهمية الاقتصادية والبيئية لاستخدام مخلفات البناء في رصف الطرق، حيث أشارت دراسة أجرتها إحدى الجامعات الأهلية في الهند، إلى أن تحقيق الاستدامة في قطاع البناء، يستلزم إعادة استخدام نفايات الهدم، كمواد أساسية في رصف الطرق، حيث أجري عديد من الاختبارات، أبرزها امتصاص الماء، وأثبتت أنه حتى مع احتواء نفايات البناء والهدم على نفايات أخرى مثل الأنقاض والغبار، إلا أنه لا يزال من الممكن استخدامها في بناء الطرق بتكلفة أقل من عمليات الرصف التقليدية.

وأوضحت الدراسات أن إعادة استخدام الخرسانة المهدمة، يعمل على تحسين

الظروف البيئية من خلال تقليل الضغط على المناجم، وبالتالي تقليل تلوث الهواء الناتج عن تصنيع الركام في كسارات الأحجار، والحد من تلوث المركبات التي تستخدم لنقل المواد الخام من الكسارات إلى مواقع البناء، ولفتت إلى أن نفايات البناء والهدم ليست نفايات، بل هي مادة مناسبة يمكن استخدامها في الأساسات السفلية لبناء الطرق في المدن والمراكز الحضرية وضواحيها، وأكدت ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد في كل دولة، حتى يتسنى الاستغلال الأمثل لما وصفته بـ"الكنوز الضائعة".

وثمة دراسة ألمانية حديثة أشارت إلى أن مواد النفايات المُعاد تدويرها يمكن أن تلعب دورًا رئيسًا في بناء الطرق في أوروبا، مما يُؤدي إلى انخفاض كبير في التكاليف واستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأضافت بأن هذه النفايات التي تشمل الزجاج ومخلفات البناء والهدم والمنتجات منتهية الصلاحية، تُعد بدائل مناسبة نظرًا لأدائها المماثل للمواد التقليدية، وتوافرها بكميات كبيرة، مع وجود أنظمة فعالة لجمعها، إضافةً إلى ذلك لا توجد تطبيقات بديلة ذات قيمة أعلى لهذه النفايات، كما أن التخلص منها بالطرق التقليدية كالحرق مُكلف للغاية، وأن تكلفة الرصف بهذه المواد ستشهد انخفاضًا بنسبة 31%، و76% في الطاقة المستخدمة، و860% في انبعاثات الغازات، مقارنةً بالمواد التقليدية المستخدمة في عمليات الرصف.

الرصف البيئي يغزو العالم

ويتزايد الاعتماد على الرصف البيئي بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، على سبيل المثال، ثمة توقعات بنمو كبير في إعادة استخدام مخلفات البناء والهدم، وبأن تصل السوق إلى حوالي 50 مليار دولار بحلول 2031م بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.5%، حيث تولي الشركات والحكومات على حد سواء الأولوية لمبادئ الاقتصاد الدائري للحد من النفايات وتعزيز قدرات إعادة التدوير.

وتشجع مبادرات "الصفقة الأوروبية الخضراء"، على استعادة المواد البلاستيكية المُستخدمة في البناء، مما يضمن إعادة دمجها في دورة التصنيع، كما حققت دول مثل: ألمانيا وهولندا والسويد معدلات إعادة تدوير نفايات البناء والهدم تتجاوز 80%، وبالمثل، في أمريكا الشمالية، تتعاون شركات مثل رابطة صناعة البلاستيك مع مُعالجي نفايات البناء والهدم لإعادة استخدام المواد البلاستيكية المُستخدَمة بعد البناء في رصف الطرق وإنتاج المواد المُركبة.

وقد نجح مركز دنفر الفيدرالي، التابع لإدارة الخدمات العامة الأمريكية، في إعادة تدوير 75 ألف طن من مخلفات الهدم والبناء في منطقة جبال روكي، كانت في طريقها إلى مكبات النفايات، لاستخدامها في رصف الطرق، وبلغت قيمة الوفورات المُحققة 37 ألف دولار، فضلاً عن تجنب الازدحام المروري والانبعاثات البيئية الضارة الناتجة عن قيام 319 شاحنة لنقل هذه المخلفات إلى المكبات المُخصصة.

وفي أستراليا وتحديدًا في مدينة "كونكس" التابعة لولاية فيكتوريا، يتم استخدام الخرسانة المصنوعة من 90% من مخلفات مشاريع البناء، ونسبة 10% أسمنت، في تنفيذ مشروعات أرصفة المشاة ورصف الطرق المحلية، حيث أشار مجلس المدينة إلى أن عمرها الافتراضي يتراوح بين 50 إلى 100 عامًا، وفي ولاية فيكتوريا ذاتها، نجحت في رصف مجموعة من الطرق الرئيسية، بمواد معاد استخدامها من نفايات الهدم والبناء بنسبة 100%، وأشارت حكومة الولاية، إلى استخدام ما يصل إلى 40% من الأسفلت المُعاد تدويره في بعض طبقات الطرق، وأن أنابيب الصرف في الطرق تم تصنيعها من البلاستيك المعاد تدويره بنسبة 100%.

"المملكة تحقق إنجازًا مهمًا في تطوير البنية المُستدامة ورصف أول طريق باستخدام مخلفات الهدم والبناء.

"مشروعات إعادة تدوير هذه مخلفات الهدم والركام توفر فرصًا استثمارية واعدة مع عائد استثمار يصل إلى 32% سنويًا.

"تقنية التنشيط الحراري للأسمنت يُمكن أن تُتيح استخدامات جديدة لنفايات البناء والهدم والتي تُعدّ الخرسانة مُكوّنًا أساسيًا منها.

ومن أستراليا إلى البرازيل، حيث نجح باحثون في جامعتي "ساو باولو" و"برينستون"، في تطوير نهجًا جديدًا لإعادة تدوير نفايات الأسمنت وتحويلها إلى بديل مستدام ومنخفض الكربون، وأشاروا إلى أن تقنية التنشيط الحراري للأسمنت، يُمكن أن تُتيح استخدامات جديدة لنفايات البناء والهدم، والتي تُعدّ الخرسانة مُكوّنًا أساسيًا منها.

وذكر قائد فريق البحث وأستاذ هندسة البناء في جامعة "ساو باولو"، "سيرجيو أنجولو"، أن عادةً ما تنتهي نفايات البناء في مكبات النفايات، أو إذا أُعيد تدويرها، تُستخدم في تطبيقات منخفضة الجودة مثل الأرصفة أو التربة"، وأضاف بقوله إنه من المُثير للاهتمام أن نُظهر قدرتنا على إعادة تدوير نفايات الأسمنت المُعاد تدويرها وتحويلها إلى تطبيقات عالية الجودة، يمكنها خفض انبعاثات صناعة الأسمنت بنسبة تصل إلى 61%.

خيار اقتصادي وفرص استثمار واعدة

واعتبر الخبير في شركة "ميلوت" الأمريكية المتخصصة في معدات إعادة التدوير، "جوني هولتينن"، أن إعادة تدوير مخلفات البناء، وخاصة الخرسانة، له العديد من الفوائد الاقتصادية، فغالبًا ما تكون تكلفة إعادة تدوير المواد أقل من تكلفة التخلص منها في مكبات النفايات، هذا، إلى جانب التوفير في تكلفة استخدام المواد المعاد تدويرها، مما يجعل إعادة التدوير خيارًا اقتصاديًا جذابًا، فضلاً عن أن إعادة التدوير أكثر ملاءمة للبيئة، خاصةً إذا تمت إعادة تدوير هذه المخلفات في المواقع باستخدام الكسارات المُتنقلة.

وأضاف "هولتينن"، أن التوسع في استخدام المواد المُعاد تدويرها بشكلٍ متزايد ليشمل مجالات كانت تقتصر تقليديًا على المواد الخام، مثل رصف الطرق، يستوجب ضرورة وضع الأطر التشريعية المنظمة، ففي ولاية نيوجيرسي الأمريكية، على سبيل المثال، هناك قانون يمنع التخلص من أي مواد قابلة لإعادة التدوير في مكبات النفايات، وبالتالي يُعاد تدوير الخرسانة ومخلفات الهدم في أغلب الأحيان.

ويمكن القول بأن الرصف البيئي الذي يعتمد على مخلفات البناء والهدم المُعاد تدويرها، من شأنه خفض تكلفة الإنشاء ورصف البنية التحتية بنسبة تتراوح بين 20-35%، فضلاً عن تقليل فاتورة استيراد بعض مواد الرصف من الخارج، كما أن مشروعات إعادة تدوير هذه المخلفات توفر فرصًا استثماريةً واعدة بعائد استثمار قد يصل إلى 32% سنويًا، وذلك أمام توجه الحكومات نحو الاستدامة، فالعديد من الدول تفرض قوانين تفضيل المواد المعاد تدويرها في المشاريع الحكومية، مما يخلق سوقًا مضمونة، فضلاً عن الحوافز الضريبية والدعم المالي للمشاريع الخضراء في قطاع البنية التحتية.

ومن أبرز الفرص الاستثمارية في هذا المجال، هو إنشاء وحدات إعادة تدوير الركام، والاستثمار في كسارات ومصانع لمعالجة مخلفات الهدم وتحويلها إلى ركام عالي الجودة، وإقامة مصانع لإنتاج الأسفلت المُدمج به مواد معاد تدويرها، والتعاقد مع الحكومات أو كبرى شركات المقاولات لتوريد الأسفلت البيئي لمشاريع الطرق، فضلاً عن الاستثمار في البحث والتطوير لابتكار خلطات أسفلتيه أكثر كفاءة باستخدام النفايات.

ويبقى أن الأسفلت البيئي ليس مجرد اتجاه بيئي، بل فرصة استثمارية حقيقية تتناسب مع متطلبات العصر، حيث تجمع بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، فالاستثمار في الاقتصاد الدائري ليس خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لمن يريد البقاء في الصدارة. ■

ثروات
الموظفين

الموظفون القدامى.. ثروة الشركات

الاقتصاد: هيئة التحرير

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورًا كبيرًا ومتسارعًا؛ ففي الثلاثة عقود الماضية أصبح تطور الأعمال وأنماطها الإدارية والتشغيلية في حالة تغييرات شبه دائمة، وأصبحت الشركات بخاصة الكبيرة منها على المحك في مسايرة هذه التطورات الخارجية، فضلاً عن تغيراتها الداخلية ذات الارتباط بإشكاليات الاستدامة، ما يجعلها أمام ضرورة الموازنة بين مواكبة المستجدات الطارئة على المشهد الاقتصادي العالمي، وبين تنمية عناصر ثروتها الحقيقية، والتي منها موظفوها الأوائل أو القدامى الذين شهدوا تأسيس الشركة وشاركوا في بنائها وأسهموا في نموها وازدهارها، وعادةً يكونون الأكثر ولاءً وانتماءً للشركة دون غيرهم، فقد قضوا فيها حياتهم الوظيفية وكبرت الشركة على أيديهم، وكذلك كبرت مكانتهم فيها، ويمتلكون قوةً وسلطةً كبيرة بداخلها ومعرفةً بكل تفاصيل الأعمال الدقيقة.

"الأصول البشرية الثمينة قد تتحول في بعض الأحيان إلى تحدٍ، خصوصًا عند ظهور فجوة بين جيل الموظفين ذوي الخبرة، وبين الكفاءات الشابة التي تسعى إلى إحداث تغيير يتماشى مع التحولات الحديثة.

أصول بشرية ثمينة

وبشكل عام غالبًا ما تميل ثقافات العمل في الشركات إلى التركيز على القيم التي حددتها منذ نشأتها الأولى، وغالبًا ما تكون هذه القيم تقليدية، ويحركها التسلسل الهرمي، ومبنية على هدف مميز يوحد كل موظفي الشركة، ولا شيء يجمع الموظفين معًا ويزيد من ولائهم وانتمائهم مثل الهدف المشترك، ولهذا السبب تتمتع الشركات انطلاقًا من حزمة القيم بوجود مجموعة من الموظفين القدامى تترسخ بداخلهم قيم وثقافة الشركة التي كانت سببًا في انطلاقتها ونموها.

ويمتلك الموظفون القدامى، رصيدًا هائلاً من المعرفة العملية والتفاصيل الدقيقة حول الأعمال، فهم بمثابة عنصر ولاء واستقرار داخل المؤسسة، فهؤلاء الأفراد لا يُنظر إليهم فقط كمجرد موظفين، بل كشركاء في بناء الهوية والثقافة الداخلية للشركة، وهم غالبًا من الأكثر إخلاصًا والتزامًا بالقيم المؤسسية التي نشأوا معها

ولكن هذه الأصول البشرية الثمينة قد تتحول في بعض الأحيان إلى تحدٍ، خصوصًا عند ظهور فجوة بين جيل الموظفين ذوي الخبرة وبين الكفاءات الشابة التي تسعى إلى إحداث تغيير يتماشى مع التحولات الحديثة، فغالبًا ما يكون هناك اختلاف واضح في أساليب التفكير، وأحيانًا مقاومة غير مباشرة من الموظفين القدامى تجاه تقنيات العمل الجديدة، أو حتى تجاه فكرة الانتقال الإداري إلى جيل جديد قد يُنظر إليه على أنه أقل خبرة أو نضجًا.

معرفة عميقة لا يمكن تعويضها بسهولة

ومع تطور أدوات العمل والاعتماد المتزايد على التقنية والبيانات، يواجه بعض الموظفين القدامى صعوبات في التكيف، خاصة إذا لم يتم توفير التدريب والدعم المناسب لهم. وقد تجد الشركات نفسها في موقف صعب: هل تواصل الاعتماد على الكفاءات التاريخية رغم تباطؤها في مواكبة الجديد، أم تُحدث تغييرات قد تُفهم على أنها إقصاء لتلك الخبرات؟

في بعض الحالات، تصبح أدوار الموظفين القدامى غير فعالة أو غير متماشية مع أهداف المرحلة الحالية، مما يثير تساؤلات داخل المؤسسة حول القيمة الفعلية لبعض المواقع الوظيفية القديمة، والعبء المالي والإداري المصاحب لها، ولكن هذه النظرة قد تكون قاصرة إذا ما تجاهلت الإمكانات الكبيرة التي تختزنها هذه الفئة من الموظفين.

والطريق الأمثل لا يكمن في الاستبعاد أو التقليل من شأن الموظفين ذوي الخبرة، بل في البحث عن آليات ذكية لإدماجهم ضمن الرؤية الحديثة للمؤسسة. فالمعرفة العميقة التي يمتلكونها لا يمكن تعويضها بسهولة، فهم ثروة الشركات الحقيقية.

ويتميّز الموظف القديم بخبرته الطويلة في بيئة العمل، ومعرفته العميقة بثقافة الشركة، ونظامها الداخلي، وطريقة التعامل مع التحديات. هذه الخبرة لا تأتي بسهولة، بل تُبنى عبر سنوات من التجربة والتعلّم، وهي ما يجعل الموظف القديم قادرًا على تقديم حلول عملية وسريعة للمشكلات، غالبًا دون الحاجة إلى تدريب أو إشراف كبير.

عنصر استقرار داخل الفريق

إضافة إلى ذلك، يشكّل الموظفون القدامى عنصر استقرار داخل الفريق. فهم غالبًا ما يكونون مرجعًا للموظفين الجدد، يوجهونهم ويدعمونهم في خطواتهم الأولى داخل المؤسسة. هذا النوع من الدعم الداخلي يُسهم في تعزيز روح الفريق وزيادة الكفاءة العامة.

ومن الجانب الإنساني، يُظهر الموظف الذي يبقى سنوات طويلة في الشركة نفسها ولاءً نادرًا، هذا الولاء لا يُقدَّر بثمن، لأنه يعكس ثقة متبادلة بين الموظف والشركة، ويؤسس لعلاقة عمل قوية ومستقرة يمكن البناء عليها لتحقيق النجاح المشترك.

ولكن لا يمكن تجاهل التحديات المحتملة. أحيانًا، قد يواجه الموظفون القدامى صعوبة في التكيّف مع التغييرات أو في تبنّي تقنيات جديدة، مما قد يخلق فجوة بينهم وبين الأجيال الشابة. وهنا يأتي دور الإدارة الذكية التي تعمل على تطوير مهارات هؤلاء الموظفين ومواكبتهم للتغييرات.

ويمكن أن تتحول إلى أداة دعم قوية إذا تم توظيفها بشكل استراتيجي، سواء من خلال التوجيه والإشراف، أو عبر إشراكهم في تطوير العمليات وتحسين الأداء.

إضافة إلى ذلك، أثبتت الدراسات أن الموظفين الأكبر سنًا قادرون على التكيف مع التكنولوجيا وتعلم مهارات جديدة، إذا ما تم توفير بيئة تدريبية مشجعة ومناسبة. كما أن وجودهم إلى جانب الموظفين الأصغر سنًا يعزز من قيمة التنوع العمري داخل بيئة العمل، ويخلق توازنًا صحيًا بين النضج المهني وروح الابتكار.

ثقافة مؤسسية تثمّن التجربة

ولضمان تحقيق أفضل استفادة من جميع الفئات داخل الشركة، يجب على الإدارات أن توازن بين تقدير تاريخ الموظفين القدامى، وبين أهمية التطوير المستمر. ومن المهم إدماجهم في الخطط التدريبية والتطويرية دون فرض أو تهميش، بل عبر نهج يركز على الشمولية وبناء الثقة المتبادلة.

فالمفتاح الحقيقي هو خلق ثقافة مؤسسية تثمّن التجربة وتحترم الطموح، وتشجع الجميع على التطور، سواء أكانوا في بداية مسيرتهم المهنية أو من أصحاب البصمة التاريخية في المؤسسة.

ويمكن القول إن الموظفين القدامى هم بالفعل ثروة حقيقية لأي شركة، إذا تم الاستثمار فيهم بشكل صحيح، وتوفير البيئة التي تدمج خبراتهم مع طاقة وأفكار الموظفين الجدد. فالشركات الناجحة هي تلك التي تعرف كيف توازن بين التجربة والابتكار، وتستثمر في رأس مالها البشري على المدى الطويل.

الموازنة بين الخبرة والتجديد

وثمة عديد من الآليات والأدوات التي تمكّن الشركات من الموازنة بين الخبرة والتجديد، تبدأ بتقدير الخبرات وتكريم الإنجازات، وذلك من خلال الحرص على الاعتراف بدور الموظفين القدامى في مسيرة الشركة، سواء عبر تكريم رسمي، أو تسليط الضوء على قصصهم في منصات الشركة الداخلية، مما يعزز من شعورهم بالانتماء والتقدير، مرورًا بتصميم برامج تدريب مخصصة تقنية ومهنية تراعي مستويات الموظفين القدامى وتُقدَّم بأسلوب عملي وتدريجي، مع التركيز على الجوانب التي تعزز إسهاماتهم في التحول المؤسسي، والعمل على إشراكهم في التوجيه والتدريب الداخلي، وذلك بتعيينهم كموجهين أو مدربين داخليين للكوادر الشابة، مما يخلق حلقة تبادل معرفي ويمنحهم دورًا فاعلاً في تطوير المواهب الجديدة.

وكذلك العمل على دمجهم في الخطط الاستراتيجية أو تطوير الأنظمة، بإشراك الموظفين القدامى في الحوارات وصنع القرار، ما يضمن انتقال المعرفة ويخفف من مقاومة التغيير.

> **أثبتت الدراسات أن الموظفين الأكبر سنًا قادرون على التكيف مع التكنولوجيا وتعلم مهارات جديدة، إذا ما تم توفير بيئة تدريبية مشجعة ومناسبة.**

وأخيرًا العمل على إعادة هيكلة الأدوار بدلاً من الاستبعاد والاستغناء؛ إذ يمكن إعادة توزيع الأدوار بما يتناسب مع خبراتهم الحالية، كإسناد مهام إشرافية أو استشارية لهم ضمن فرق العمل، والترويج لبيئة تحترم جميع الأعمار، وتُشجع التعاون بين الأجيال المختلفة من خلال ورش العمل المشتركة، والمشاريع العابرة للفِرق، ووضع سياسات واضحة للتطوير الوظيفي المستمر، بأن تكون فرص التعلم والنمو متاحة لجميع الموظفين، بغض النظر عن أعمارهم أو سنوات خدمتهم، مما يُرسّخ مبدأ أن التطوير مسؤولية مستمرة لا تتوقف عند حد معين. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

البيانات والنفط والقاتل الاقتصادي!

لا تخطئ العين بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن بروز منتجات التقنية الرقمية بشكل واسع وتجاري، وبداية ارتباطها وتغلغلها في الحياة العامة للشعوب، وتحولها إلى مصدر اقتصادي كبير للدول من خلال قدرتها التوليدية للتطبيقات الواقعية، فضلاً عن كونها سلاحًا بيد من يتفوق في ابتكاراتها وتصنيعها.

ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي والتقارير العالمية المتخصصة تشير إلى أن هناك مجالات علمية واقتصادية كثيرة ستتولد نتيجة تطور أدوات التقنية من الواجب استغلالها تباعًا، فشبكة الإنترنت "عبدت" الطريق لانتشار مشتقات التقنية الرقمية المختلفة، من برامج ومواقع وتطبيقات إلكترونية وصولاً إلى الأتمتة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وعلم البيانات الجديد (جمع وتحليل وتخزين البيانات رقميًا) الذي تحول إلى قطاع اقتصادي نام يُدعى اقتصاد البيانات؛ حيث يتوقع له في المستقبل أن يضاهي اقتصاد القطاعات التقليدية الأخرى، بما فيها قطاع الاتصالات الخدمي.

ولأهمية حقل البيانات في المستقبل من الناحية الاقتصادية أطلق عليها العالم البريطاني "كلايف هامبي" عام 2006م مسمى "النفط الجديد"، كما أطلق آخرون أيضًا على الذكاء الاصطناعي ذات المسمى، وسيتكرر المصطلح كلما أريد التعبير عن أهمية قطاع مستجد!

ما يعنينا في الأمر أنه على الدول الناشئة أو النامية أن تدرك أهمية المشاركة الفعلية في حلقات صناعة التقنية (مشاركة ونقل معرفة وتوطين) وألا تكون مجرد وعاءً تسويقيًا لمنتجات الآخرين، فالتسويق لوحده وإن كان يجلب المال في مرحلة ما إلا أنه لا يخدم مفهوم التنمية المستدامة.

وكون عالم التقنية متغيرًا ومتسارعًا في التطور وتكاليف تطبيقاته تنخفض مع تقادم الوقت ويحوي الكثير من الأسرار من حيث التكلفة والإمكانات الفعلية، فالأولى من تلك الدول أخذ مثل هذه المعايير في الحسبان (فقدت شركات التقنية الأمريكية مؤخرًا أكثر من تريليون دولار من قيمتها السوقية بعد ظهور تطبيقات صينية ناشئة مفتوحة المصدر للذكاء الاصطناعي "أبرزها تطبيق DeepSeek" تكلفتها تقل بشكل فارقا جدًا عن نظيراتها الأمريكية، مما ولد لدى البعض فكرة وجود مؤامرة في تقييم تلك الشركات الأمريكية (ظهر بعدها عدة تطبيقات صينية جديدة)!

وقفات:

- من الإجحاف وربما من باب الدهاء السياسي والإعلامي (من قبل البعض المستفيد) أن تتم مساواة وبخس أهمية سلعة النفط للعالم ومقارنته بمنتجات أخرى! فالنفط سلعة خام ناضبة وغير مُنتجة يتم استخراجه من باطن الأرض بخلاف منتجات التقنية أو غيرها، ولا زال يمثل مصدرًا منافسًا ورئيسًا للطاقة وسعره الراهن يعد متدن جدًا موازنة بحجم احتياج العالم له (ولمشتقاته) وضعف "وفرة" البدائل المنافسة له حاليًا.

- "اعترافات قاتل اقتصادي" هو عنوان كتاب للخبير الاقتصادي الأمريكي "جون بيركنز" نشر في عام 2004م، يمكن مشاهدة أحد التطبيقات العملية لما ذكر في الكتاب (طرق السيطرة على الأمم) من خلال ما يحصل لأوكرانيا حاليًا، حيث تم دفعها للحرب مع روسيا بتشجيع من شركائها الغربيين خاصة من الإدارة الأمريكية السابقة، وبالتالي، تم إغراقها بفخ الديون الغربية (الأمريكية بالذات) مقابل المساعدات التي قدمت لها أثناء الحرب، المفارقة أنه في شهر فبراير الماضي طالبها الرئيس الأمريكي ترامب بسداد ديونها واستغلال ما قيمته (500) مليار دولار من مواردها الطبيعية الأرضية النادرة لضمان تلقيها المساعدة ! المحصلة أن أوكرانيا خسرت جزءًا من الأراضي خلال الحرب وأيضًا كُبلت بالديون الأمريكية والغربية وكل وعود الدعم والانتصار التي قدمت لها من الإدارة الأمريكية السابقة قد تبخرت مع الإدارة الجديدة (سحر ودهاء وتعدد أوجه القاتل الاقتصادي). ■

تقرير
الثروة الحيوانية

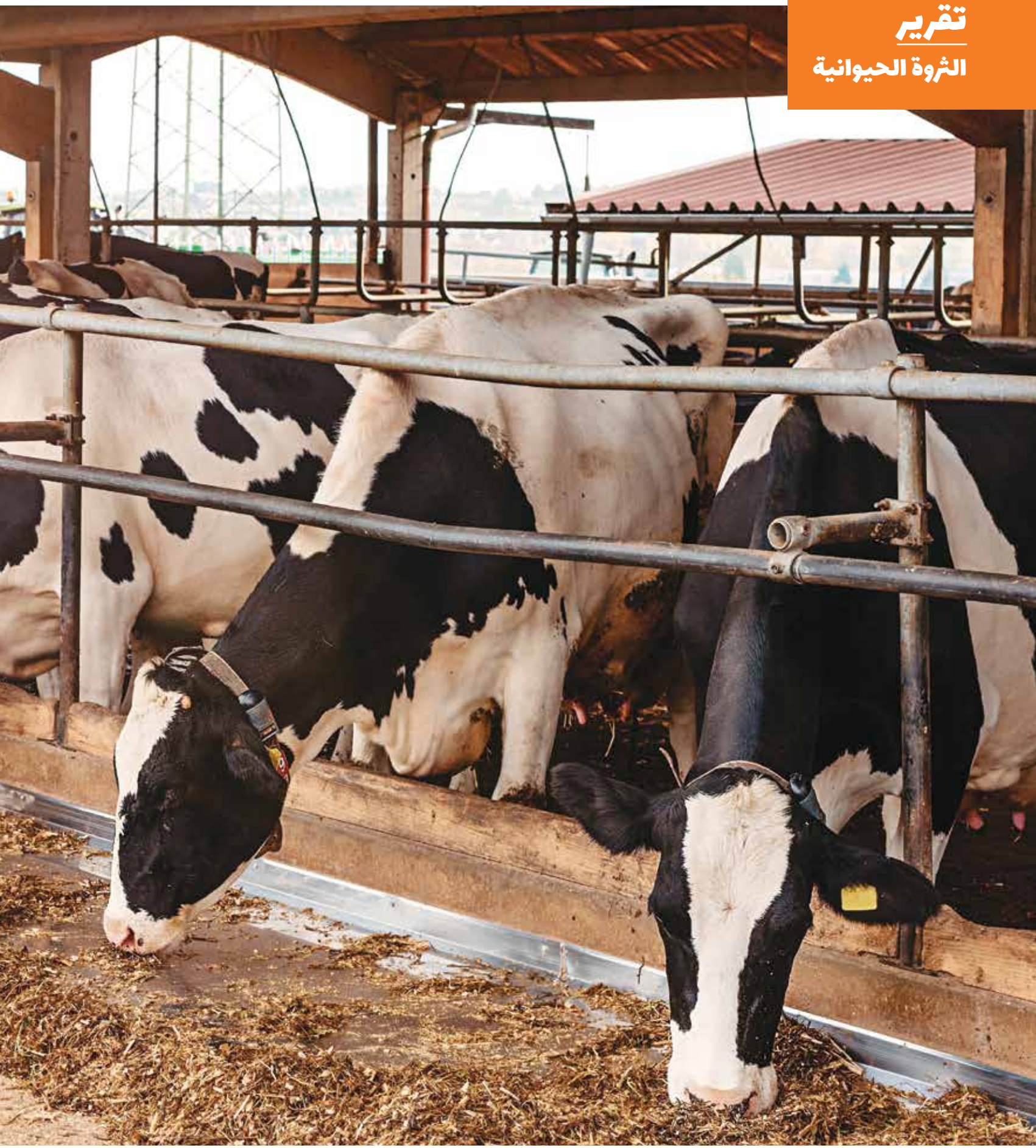

المدن الحيوانية.. ثروة بلا حدود

الاقتصاد - خالد الشايع

لطالما شكَّلت الثروة الحيوانية عنصرًا محوريًا في نشأة وتطور عديد من المدن حول العالم، فمنذ القرن التاسع عشر ظهرت بعض المدن الكبرى كمراكز لتربية الماشية وتجارة الجلود والصوف، مثل: مدينة "بوينس آيرس" في الأرجنتين، التي ازدهرت بفضل صناعة اللحوم، ومدينة "ألبي" في فرنسا التي عُرفت تاريخيًا بصناعة الجلود.

وتعد هذه المدن الحيوانية بمثابة محاور اقتصادية تعتمد بشكل كبير على تربية الأبقار والأغنام والإبل وغيرها، لتلبية الطلب المحلي والعالمي على اللحوم والألبان والمنتجات الثانوية. ومع مرور الزمن، تطورت هذه المدن لتجمع بين التقاليد القديمة والتقنيات الحديثة، مما جعلها نماذج فريدة للتنمية المستدامة المرتكزة على الثروة الحيوانية. واليوم، تتجه المملكة لتكون ضمن خريطة هذه المدن العالمية لأداء دور حيوي في ضمان الأمن الغذائي ودفع عجلة الاقتصاد الريفي.

سمكة داخل الصحراء

وتولي المملكة أهمية خاصة لقطاع الثروة الحيوانية ضمن خطتها لتحقيق الأمن الغذائي، وكانت أطلقت مطلع العام الماضي ما يُعرف بـ "الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية"، والتي يندرج ضمن أهدافها تحقيق الأمن الغذائي والمائي وفق مستهدفات رؤية 2030م.

وتهدف الخطط المستقبلية للمملكة ضمن مسارات دعم الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني، إلى بناء عديد من المدن الحيوانية في مناطق مختلفة، مع التركيز على تعزيز الصادرات الحيوانية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وقد أعلنت في يناير 2025م عن إنشاء أولى هذه المدن في محافظة حفر الباطن بالمنطقة الشرقية، وذلك على مساحة أكثر من 11 مليون متر مربع، مع إجمالي مساحة بناء 7.5 مليون متر مربع، بقيمة 9 مليارات ريال، بتصميم فريد من نوعه على شكل "سمكة داخل الصحراء"، بحيث دمج بيئة المدينة التخطيطية وفقًا لمفهوم تكاملي للعمل والحياة معًا، مستهدفةً إنتاج نحو مليوني رأس من الأغنام سنويًا، مما يجعلها مركزًا رئيسًا لتلبية الطلب المحلي والدولي على اللحوم الحمراء.

وسوف تتضمن المدينة مرافق وحظائر متطورة لتربية الماشية ومصانع للأعلاف ومستشفى بيطري ومصانع تحويلية لإنتاج اللحوم الحمراء تستخدم فيها أحدث

التقنيات، وتعتمد المدينة على الطاقة المتجددة من خلال 15 مليار كيلو وات ساعة من الكهرباء الخضراء سنويًا ويستهدف إنتاج 140 ألف لتر من الحليب يوميًا، و100 طن من الأعلاف بالساعة، ومسلخًا آليًا على مساحة 170 ألف متر مربعًا، كما تنتج المدينة مليونًا ونصف متر من الجلود.

بيئة للعمل والمعيشة

بحسب رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية، المهندس عبدالله الغامدي، فإن المشروع يستند إلى تصميم حضري متكامل، يجمع بين بيئة العمل والمعيشة، ويحتوي على مناطق للإنتاج الحيواني، الأعلاف، الألبان، معالجة الجلود والصوف، الأسمدة العضوية، إضافة إلى كلية ومعهد متخصص لتأهيل الكوادر الوطنية بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، وجامعة حفر الباطن، وجهات دولية كالمركز الوطني الصيني ومعهد هونان، وتُغطي منطقة الأعلاف نحو 210 آلاف متر مربع، بطاقة إنتاجية تبلغ 100 طن في الساعة، فيما يُتوقع أن يُنتج مصنع السماد العضوي أكثر من 200 ألف طن سنويًا. وتم تصميم وحدات الحظائر لتناسب البيئة الصحراوية، مع استخدام الألواح الشمسية لتقليل الانبعاثات الكربونية.

ويؤكد أحد مستثمري قطاع المواشي، مهنا اليابس على أن مدينة الثروة الحيوانية المزمع إقامتها في حفر الباطن، سيكون لها تأثير كبير على القطاع، قائلاً إن المملكة دولة تستهلك اللحوم بشكل كبير لا يكاد يخلو بيت ولا مطعم منها لهذا هي قطاع واعد جدًا، والاستثمار فيه مربح حتى أكثر من العقارات والمقاولات، ولكنه أشار إلى الافتقار لمثل هذه المدن المنظمة، فعلى سبيل المثال هناك فرق كبير جدًا بين مدينة الأنعام في القصيم، وبين أسواق المواشي في باقي المدن، متمنيًا بأن تكون مدينة حفر الباطن بالمستوى نفسه وأفضل، وأضاف متحدثًا عن واقع القطاع بأنه يحتاج إلى مزيد من الرقابة وتوفير الخدمات التي يحتاجها القطاع، وأهمها مراقبة الأسواق وتنظم القطاع بشكل أفضل.

آلاف فرص العمل

ومن جانبه يؤكد المحلل الاقتصاد، علي المزيد، أن المدينة المزمع إنشاؤها ستكون من أكبر الأسواق في المملكة وفي المنطقة عمومًا، مشددًا على أنها ستخلق آلاف فرص العمل، كما أنها سترتب السوق الذي يعاني من العشوائية خاصة في المواسم، ويكون أكثر انضباطًا في صالح جميع الأطراف، المربيين، والباعة، وأيضا المشترين، وشدد على أن هناك حاجة ماسة للعديد من مدن الثروة الحيوانية، سواء في الرياض أو جدة والمنطقة الشرقية

والجنوبية، وأضاف أن المملكة من أكثر دول العالم استهلاكًا للحوم، وهذا الأمر يحتاج لتنظيم السوق، والمدن الجديدة هي خطوة واسعة نحو ذلك، وسيكون لها انعكاس اقتصادي واضح مما يشجع المستثمرين في دخول السوق، خاصة وأنه حاليًا غير جاذبة لسيطرة العمالة الوافدة عليها، وهو أمر من المؤكد أنه سيتغير مع دخول مدن الثروة الحيوانية حيز التنفيذ.

أثر اقتصادي واستثماري واعد

وعقب إعلان المشروع، بدأت عدة بنوك سعودية وخليجية التفاوض لتمويل ما بين 10 إلى 15% من تكلفته، بالتوازي مع دعم مالي رئيس من مستثمرين صينيين، وتمويل من صندوق التنمية الزراعية والصندوق الصناعي السعودي. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن المشروع سيُعزز من جاذبية الاستثمار في القطاع الحيوي، ويُعيد هيكلة سوق الماشية الذي يعاني من فوضى موسمية؛ إذ يقول خبير الثروة الحيوانية، عبدالله الشهري إن المشروع يمثل تحولاً مهمًا، مؤكدًا على أن الفكرة رائعة خاصة وأنها مدينة متكاملة، ولكنه ينبه بضرورة تنظيمها بشكل جيد، وأن يشرف المختصون عليها، خاصة في مجال الأعلاف والبيطرة، وقال إن السوق المحلية لا تزال غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على اللحوم، ولهذا يتم اللجوء للاستيراد من الخارج، وأضاف بأن الفرص مواتية لتوسيع السوق، ولكن لكي تبني ثروة حيوانية جيدة، لابد من وضع قيود على ذبح الإناث إلا عندما تصل لسن لا يمكنها التوالد فيها، يتم بيعها بسعر رخيص للمطاعم، وأيضًا في حال توفير البيطرة والأعلاف، هنا سيكون تم توفير نحو 70% من المصاريف ولا يبقى إلا تكاليف العمالة.

نجاح السياسات الحكومية

ووفقًا لتقرير وزارة البيئة والمياه والزراعة الصادر في يونيو الماضي، يبدو أن المملكة في حالة من النمو المستمر في إطار تعزيزها للثروة الحيوانية، فقد سجلت المملكة 782 مشروعًا للثروة الحيوانية، شكّلت مشاريع الدواجن منها 89%. واحتلت منطقة الرياض المرتبة الأولى في عدد المشاريع بنسبة 31%، تليها عسير، ومكة، والمنطقة الشرقية.

كما أعلنت الوزارة عن ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء إلى أكثر من 270 ألف طن في عام 2023م، بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت 61%، وهو ما يعكس نجاح السياسات الحكومية في دعم الإنتاج المحلي.

وتعتبر الثروة الحيوانية في المملكة، واحدة من الموارد الاقتصادية المهمة، وهي تشمل أنواع الحيوانات المدجنة والأليفة والمستأنسة، كالإبل، والخيل،

والبقر، والغنم، والطيور، والنحل، وتُعد من الأنشطة الممتدة تاريخيًّا في المملكة، حيث اعتاد السكان تربية المواشي لقدرتها على التكيف مع البيئات المختلفة، وبسبب الآلية غير المعقدة لاستخلاص منتجاتها وبيعها، بما في ذلك اللحوم، والحليب، والصوف، والجلود.

في مطلع مارس 2025م، كشفت الوزارة عن أن المملكة سجلت وفرة ملحوظة في إنتاج اللحوم الحمراء، بعد أن بلغ الإنتاج أكثر من 270 ألف طن خلال عام 2023م، مما أسهم بشكل كبير في دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد، وعكس الجهود المستمرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة تصل إلى 61%.

نمو مستمر للثروة الحيوانية

وبحسب الهيئة العامة للإحصاء فإن إجمالي عدد الأغنام عام 2023م بالمملكة بلغ 29.4 مليون رأس، وعدد الضأن 22 مليون رأس، وعدد الماعز 7.4 مليون رأس، فيما بلغ إجمالي عدد الإبل 2.2 مليون رأس، وكانت نسبة الإبل التي أعمارها أقل من أربع سنوات 32%، في حين بلغت نسبة الإبل التي أعمارها أربع سنوات فأكثر 68% من إجمالي الإبل.

وعلى صعيد آخر أوضحت إحصاءات الثروة الحيوانية لعام 2023م في المملكة أن إجمالي كمية الدجاج اللاحم المنتج بلغ أكثر من 1.1 مليون طن على مستوى المناطق الإدارية، وقد جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث كمية إنتاج الدجاج اللاحم، حيث بلغ إنتاجها منه 282 ألف طن، بينما جاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية بإنتاج بلغ 185 ألف طن، تليها منطقة حائل في المرتبة الثالثة بإنتاج بلغ 171 ألف طن.

وبذلك، تمثل الثروة الحيوانية في المملكة اليوم أكثر من مجرد قطاع إنتاجي، بل هي ركيزة استراتيجية للأمن الغذائي، ومحرّك قوي للتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن خلال المشاريع الطموحة كمدينة حفر الباطن الحيوانية، تسير المملكة بخطى واثقة نحو بناء مستقبل متكامل يجمع بين التكنولوجيا، والاستثمار، وحماية الموارد الطبيعية. إنها ليست فقط خطوة نحو الاكتفاء الذاتي، بل نحو الريادة الإقليمية والعالمية في صناعة تعتمد على جذور تاريخية عميقة، ورؤية مستقبلية طموحة. ■

أمير الشرقية يدشن فعاليات منتدى "الجبيل للاستثمار 2025م"

تحت رعاية كريمة وتشريف من صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، انطلقت يوم الأحد الموافق 27 أبريل 2025م، فعاليات منتدى "الجبيل للاستثمار 2025"، الذي تنظمه غرفة الشرقية بالتعاون مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وبالشراكة مع وزارة الاستثمار، وبمشاركة نخبة من الجهات الحكومية والهيئات المعنية بالشأن الاستثماري، وذلك في مركز الملك عبد الله الحضاري بمدينة الجبيل.

وأكد سموه خلال الافتتاح أن القيادة الرشيدة -أيدها الله- تولي الاستثمار أهمية قصوى باعتباره من الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، مشيرًا إلى أن المملكة تمتلك بيئة استثمارية واعدة، تسهم في جذب مزيد من الاستثمارات بفضل قوة اقتصادها الوطني، واستقرار سياساتها الاقتصادية بعيدة المدى، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يعزز من مكانتها كبوابة للنمو والتوسع نحو أسواق الشرق الأوسط والعالم.

وأشار سمو أمير المنطقة الشرقية إلى أن انعقاد المنتدى في مدينة الجبيل الصناعية يمنحه زخمًا إضافيًا، كونها إحدى أبرز القلاع الصناعية في المملكة، وتزخر بفرص استثمارية واعدة في قطاعات متنوعة. كما شدد سموه على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة المثلى من الإمكانات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة الشرقية، مؤكدًا أن التنسيق بين الجهات ذات العلاقة من شأنه أن يذلل العقبات أمام المستثمرين ويوفر التسهيلات اللازمة لتعزيز بيئة الاستثمار.

وعقب الجلسة الافتتاحية، قام سمو الأمير بجولة تفقدية في المعرض المصاحب للمنتدى، حيث استمع إلى شرحٍ موسع عن أهداف المعرض وأبرز الجهات المشاركة فيه، بالإضافة إلى الخدمات التي يتم تقديمها عبر الأجنحة المختلفة. كما تفضّل سموه بتكريم كلٍ من معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، ومعالي رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع المهندس خالد السالم، إلى جانب الرعاة والداعمين للمنتدى، تقديرًا لإسهاماتهم في إنجاح هذا الحدث الاستثماري البارز.

من جانبه، ثمّن معالي وزير الاستثمار، المهندس خالد الفالح، الرعاية الكريمة التي يوليها سمو أمير المنطقة الشرقية للمنتدى، مشيدًا بدعمه المستمر للمشهد الاستثماري في المنطقة، وحرصه على دعم تنظيم المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية التي تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية.

وأشار معاليه إلى أن المنطقة الشرقية تحظى بمزايا استراتيجية وتنافسية متعددة، منها الموقع الجغرافي المميز، وتوفر الموارد الطبيعية، لاسيما في مجالي الطاقة الأحفورية والمتجددة، بالإضافة إلى البنية التحتية المتكاملة، ووسائل النقل والخدمات اللوجستية، وتوافر الكفاءات الوطنية الشابة، مما يجعلها بيئة استثمارية متكاملة تحتضن الابتكار وتدعم النمو المستدام.

وأوضح الفالح أن هذه العوامل الإيجابية انعكست على المؤشرات الاستثمارية، حيث تحتل المنطقة الشرقية المرتبة الأولى في المملكة من حيث الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة تقارب 42%، وبقيمة تقدر بنحو 366 مليار ريال سعودي.

وبيّن معاليه أن الوزارة تعمل على تطوير مزيد من الفرص الاستثمارية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، مشيرًا إلى وجود أكثر من 700 فرصة استثمارية متاحة حاليًا عبر منصة "استثمر في السعودية"، بقيمة إجمالية تتجاوز 330 مليار ريال، وتعمل الوزارة على تسويق هذه الفرص في المحافل المحلية والعالمية، إلى جانب جهودها في استقطاب المستثمرين وتوفيقهم مع المشاريع المناسبة، بالتعاون مع الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار.

وأضاف أن عدد التراخيص الاستثمارية الأجنبية النشطة التي أصدرتها الوزارة في المنطقة الشرقية حتى مطلع عام 2025 بلغ 5456 ترخيصًا، أسهمت في خلق أكثر من 53 ألف وظيفة، مع نسبة توطين تصل إلى 36%، مؤكدًا أن 34 شركة عالمية اختارت المنطقة لتكون مقرًا إقليميًا لها ضمن برنامج جذب المقرات الإقليمية.

من جهته، أشار معالي رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، المهندس خالد السالم، إلى أن مدن الهيئة حققت إنجازات بارزة على المستوى المحلي والدولي، حيث حصدت جائزة "ندلب" لعام 2024م كأكثر الجهات جذبًا للاستثمار، وجائزة السلامة الدولية لعام 2025م، من مجلس السلامة البريطاني، بالإضافة إلى جائزتين في مجالي البيئة والبنية التحتية ضمن تصنيف "ESG"، وهو ما يعكس التزام الهيئة بتطبيق أفضل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية.

وفي كلمته خلال المنتدى، عبّر رئيس غرفة الشرقية، الأستاذ بدر الرزيزاء، عن شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة الشرقية على رعايته الكريمة للمنتدى، مؤكدًا أن هذه الرعاية تُعد حافزًا بالغ الأهمية لأنشطة الغرفة ومبادراتها، ودعمًا مباشرًا لمساعيها في تنظيم الفعاليات الاستثمارية التي تتماشى مع تطلعات المملكة.

وأكد الرزيزاء أن الجبيل الصناعية تُعد من أهم مدن المنطقة الشرقية، بما تتمتع به من بنية تحتية متطورة ومزايا استثمارية تنافسية، وأن تنظيم المنتدى يأتي في إطار إدراك غرفة الشرقية لدورها المحوري في دعم جهود التنمية الاقتصادية، وتوسيع آفاق الاستثمار في المنطقة.

وأضاف أن الحكومة نجحت في تهيئة بيئة استثمارية مستقرة تتسم بالثقة، ما عزز من ثقة قطاع الأعمال ودفعه لضخ استثمارات نوعية في مختلف المجالات، مشيرًا إلى أن الاستثمار بات خيارًا وطنيًا إستراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية.

ويهدف منتدى "الجبيل للاستثمار 2025" إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للمنطقة الشرقية، وبالأخص مدينة الجبيل الصناعية، في تحقيق رؤية المملكة 2030، من خلال تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، واستعراض الحوافز والمبادرات الحكومية الداعمة للمستثمرين، بالإضافة إلى دعم وتيرة التنمية الاقتصادية والسياحية في المنطقة، عبر استقطاب الاستثمارات النوعية وفتح آفاق جديدة للنمو المستدام. ■

منتدى الجبيل
للاستثمار

منتدى الجبيل
للاستثمار

منتدى الجبيل

منتدى الجبيل

منتدى الجبيل

منتدى الجبيل
للاستثمار

منتدى الجبيل
للاستثمار
Jubail Investment Forum
2025

منتدى الجبيل
للاستثمار
Jubail Investment Forum
2025

منتدى الجبيل
للاستثمار

غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

الأمير سعود بن نايف يطلع على التقرير السنوي للغرفة

اطلع صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، في مكتب سموه بديوان الإمارة يوم 23 أبريل 2025م، على التقرير السنوي لأعمال غرفة الشرقية خلال العام 2024م، وذلك خلال استقباله رئيس مجلس إدارة الغرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، يرافقه أعضاء مجلس الإدارة.

وقدم الرزيزاء لسمو أمير المنطقة الشرقية شرحًا عما أنجزته الغرفة خلال عام 2024م، وما تسعى إليه من تعزيز التنافسية في بيئة العمل وتعظيم المكانة الاقتصادية والمجتمعية للمنطقة.

... والأمير سعود بن بندر يستقبل رئيس وأعضاء غرفة الشرقية

وفي اليوم نفسه، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء، يرافقه أعضاء مجلس الإدارة.

واستمع سموه خلال اللقاء إلى إيجاز عن أبرز منجزات غرفة الشرقية خلال العام الماضي 2024م، ومبادراتها المستقبلية الهادفة إلى دعم وتطوير البيئة الاقتصادية والتنموية في المنطقة، وتعزيز التواصل مع قطاع الأعمال.

وثمّن الرزيزاء دعم سمو نائب أمير المنطقة الشرقية للغرفة ومشاريعها، مؤكدًا أهمية دور قطاع الأعمال في دعم الاقتصاد الوطني، بوصفه واجبًا وطنيًا يعكس التزام رجال وسيدات الأعمال بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م عبر استثمارات نوعية ومشاريع استراتيجية تسهم في تنمية المجتمع وازدهاره. ■

أمير الشرقية ونائبه يطلعان على إنجازات مركز تدريب الغرفة

رعى صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، بديوان الإمارة يوم الأربعاء 5 مارس 2025م، حفل تكريم شركاء النجاح لمركز غرفة الشرقية للتدريب، واطّلع سموه وسمو نائبه على إنجازات المركز، بحضور رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية أن الغرفة تحرص على الإسهام في خدمة المنطقة الشرقية وقطاع الأعمال، وقد حققت، بتوجيهات من سمو أمير المنطقة الشرقية وبمتابعة من سمو نائبه، عديدًا من الإنجازات في قيادة قطاع الأعمال، وتبني مبادراته، وتعزيز دوره في تنفيذ برامج التنمية الشاملة، كما أسهمت بكل ما أُتيح لها من خبرات وقدرات في تحقيق نقلة نوعية في خدماتها لقطاع الأعمال.

وأشار الرزيزاء إلى أن الغرفة، وفي إطار رؤيتها بأن تكون الخيار الأفضل في تطوير وتنمية الموارد البشرية، وتفعيلاً لدورها في ترسيخ قيمة التدريب كرافد ومساهم إيجابي في الاقتصاد الوطني، استطاعت بفضل الله منذ انطلاق مركز التدريب قبل قرابة أربعين عامًا أن تسهم في صناعة أجيال مؤهلة لسوق العمل، إذ قدَّم المركز منذ عام 2013م وحتى العام الماضي 2024م أكثر من 576 برنامجًا تدريبيًا، استفاد منها أكثر من 20 ألف متدرب، كما أسهم المركز في إطلاق العديد من المبادرات التدريبية النوعية التي استفاد منها نحو 8700 مستفيد، مرتكزًا في ذلك على أسس عالمية وضعت للارتقاء بخدمة التدريب وتأهيل الشباب وإعدادهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج بما تشهده من متغيرات وتطورات متلاحقة.

وذكر الرزيزاء أن الغرفة لا تزال تُكرّس جهودها لتلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين في جميع القطاعات، وفقًا لاحتياجات سوق العمل ومتطلباتـه، وتعمل على تعزيز دور المـوارد البشريـة الوطنيـة ببنـاء قدراتهـا ومهاراتها بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030م.

وزير الاستثمار يلتقي قطاع الأعمال بغرفة الشرقية

التقى معالي وزير الاستثمار، المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، يوم الأحد 27 أبريل 2025م، قطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، وذلك بمقر الغرفة الرئيس، وكان في استقباله رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، وعدد من أعضاء المجلس واللجان العاملة في الغرفة، وعدد كبير من رجال وسيدات الأعمال.

وتناول معاليه الآليات المتخذة لتسهيل الإجراءات والاستمرار في تطوير البيئة الاستثمارية، كما استعرض الشراكات الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني، وأهمية الاستثمار في القطاعات الواعدة.

واستمع معاليه إلى التحديات التي تواجه قطاع الأعمال بهدف وضع الآليات والحلول المناسبة لها مما يسهم في تطوير آلية العمل لتمكين قطاع الأعمال من أداء أدواره في التنمية الوطنية.

ومن جانبه تقدم رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إلى معالي وزير الاستثمار، وكامل فريق عمل الوزارة، بوافر الشكر وعظيم الامتنان على ما تُقدمه الوزارة من جَهدٍ وَعَطاءٍ وإسهامات بناءة أسست لبيئة عمل تنافسية وسوق عمل جاذب، للمستثمرين، وأشار إلى أن اللقاء جاء لأجل الحوار حول التوجه الاستراتيجي لمبادرة ''استثمر في السعودية'' التي تُعدُّ الهوية الوطنية الموحدة لتسويق الاستثمار في المملكة كإحدى مبادرات تحقيق رؤية 2030م، والتي تعمل على تسهيل عمل المستثمرين وتذليل المعوّقات أمام الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي للملكة وتعزّز دورها كأحد اللاعبين الرئيسين في اقتصاد الأعمال العالمي.

السفير البريطاني يزور غرفة الشرقية ويبحث فرص التعاون والاستثمار

التقى رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سلمان الرزيزاء، السفير البريطاني لدى المملكة، نيل كرمبتون، وذلك يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025م، والذي زار الغرفة وبحث مع الرزيزاء السبل والوسائل لمواصلة تطوير العلاقات التجارية بين قطاع الأعمال في البلدين.

واستعرض الرزيزاء خلال اللقاء أهمية المنطقة الشرقية واصفًا إياها بانها قلب أنشطة الطاقة. وعاصمة الصناعات الخليجية بسبب أنشطتها الصناعية الضخمة لا سيما في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات مشيراً إلى أن هناك فرص كبيرة للاستثمار في هذه القطاعات.

وألمح إلى الحاجة للخبرة الفنية والتكنولوجيا التي تزخر بها المملكة المتحدة لقطاع خدمات صناعات النفط والغاز، منوهاً بضرورة تفعيل التعاون بين البلدين.

... ومسؤول إندونيسي يبحث آليات تحفيز الشراكات التجارية

زار رئيس الشؤون الاقتصادية في السفارة الإندونيسية، إندي غافور فاضل، يوم الخميس 24 أبريل 2025م، مقر غرفة الشرقية الرئيس، حيث التقى نائب رئيس غرفة الشرقية، حمد بن محمد البوعلي. وتم خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز التعاون التجاري بين المملكة وإندونيسيا، بالإضافة إلى آليات تحفيز الشراكات التجارية بين البلدين.

كما تم التأكيد على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، لاسيما في مجالات التكرير والبتروكيماويات، مع دعوة رجال الأعمال في البلدين للاستفادة منها وبناء شراكات تجارية مثمرة بين الطرفين.

ورشة عمل تحفز على تأسيس المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية

نظّمت غرفة الشرقية، ممثلةً في مركز المسؤولية الاجتماعية، بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، يوم الأحد الموافق 20 أبريل 2025م، ورشة عمل متخصصة بعنوان "تحفيز الأفراد والشركات لإنشاء المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية"، وذلك بمشاركة واسعة من المهتمين والممارسين في القطاع غير الربحي.

واستعرضت الورشة دور القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية، وأبرز قصص النجاح في تأسيس المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية، إلى جانب أهمية مأسسة الأعمال الاجتماعية وتحفيز تأسيس هذه الكيانات بما يعزز استدامة الأعمال والمبادرات ذات الأثر المجتمعي.

كما تم خلال الورشة تسليط الضوء على المهام التي يضطلع بها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ومنها: إصدار اللوائح والمعايير التنظيمية، والتراخيص، والإشراف المالي والإداري، وحوكمة وتصنيف المنظمات غير الربحية، وإنشاء الحاضنات والمسرّعات، وتفعيل الاستثمار الاجتماعي، فضلاً عن دوره في تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكد المتحدثون أن الأعمال الاجتماعية التي تنفذها الشركات من خلال تأسيس المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية باتت من أهم أدوات التواصل مع المجتمع الداخلي والخارجي، وأحد أبرز مكونات استراتيجيات الاستدامة المؤسسية، بما يعزز من الأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة المحيطة، ويقلل من الآثار السلبية لبعض العمليات التشغيلية، وأشاروا كذلك إلى أن تأسيس هذه الكيانات يتطلب وعيًا بالإجراءات النظامية، والتي تشمل تحديد مجال عمل المؤسسة، وتقدير حجم الحاجة المجتمعية، وتقييم القدرة المالية، وصياغة خطة العمل، واختيار الأعضاء المؤسسين، والالتزام بالمتطلبات الرسمية الصادرة عن الجهات التشريعية.

وفيما يتعلق بالصناديق العائلية، أوضح المتحدثون أنها تُمثل أداة فاعلة لرفع مساهمة العائلات في الناتج المحلي، وتقليل الاعتماد على المساعدات الحكومية، وتعزيز الثقافة المالية، بالإضافة إلى دورها المحوري في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، كما أشاروا إلى عدد من الحوافز التي تقدمها الجهات التشريعية لدعم نمو الكيانات غير الربحية، منها: استرداد ضريبة القيمة المضافة، والسماح بممارسة الأنشطة التجارية، والحصول على تعرفة كهربائية تفضيلية، والتمتع بامتيازات خاصة في المشاريع الحكومية، وتفعيل آليات التطوع المؤسسي.

الجدير بالذكر أن القطاع غير الربحي في المملكة يضم أكثر من 6181 كيانًا، تتنوع بين صناديق عائلية، وجمعيات أهلية، ومؤسسات أهلية، وتعمل في مجالات متعددة تشمل: الثقافة والترفيه، التعليم والبحوث، الصحة، الخدمات الاجتماعية، البيئة، التنمية والإسكان، الدعوة والإرشاد، التأييد والمؤازرة، دعم العمل الخيري، والروابط المهنية.

غرفة الشرقية تُنظم برنامج "حققي طموحك واصنعي المستقبل"

نظمت غرفة الشرقية، ممثلةً بمركز تمكين المرأة، برنامجًا تحت عنوان "حققي طموحك واصنعي المستقبل"، وذلك يومي الأحد والإثنين 13 و14 أبريل 2025م، في مقرها الرئيس. وقد حضر البرنامج عضو مجلس الإدارة، أغاريد بنت إحسان عبدالجواد.

وقدمت البرنامج المدربة المتخصصة في مجال الوعي الذاتي ومهارات القيادة، خلود بنت محمد الحصيني، إلى جانب المدربة سهير بنت أحمد اللافي، وهي مدربة في إدارة وتطوير الذات ومستشارة إدارية. هدف البرنامج إلى تقديم الدعم والإرشاد للباحثات عن العمل من خلال تمكينهن من التعرف على هويتهن الشخصية، اجتياز المقابلات الشخصية، وعرض مهاراتهن وخبراتهن بشكل فعال.

وأشارت عضو مجلس الإدارة، أغاريد عبد الجواد، إلى أن رؤية المملكة 2030م بقيادة حكومتنا الرشيدة -حفظها الله- قد فتحت آفاقًا واسعة لتمكين المرأة ودعم مشاركتها الفاعلة في التنمية الوطنية. وأوضحت أن البرنامج يهدف إلى تجهيز كافة الباحثات عن العمل من خلال تعلم مهارات اجتياز المقابلات الشخصية، بناء الهوية الشخصية، الاستعداد لسوق العمل، اكتشاف الهوية المهنية، وكيفية كتابة سيرة ذاتية احترافية، بالإضافة إلى مهارات التواصل الفعال عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأضافت أن هذا البرنامج يأتي كجزء من دور الغرفة في دعم أفراد المجتمع وتمكينهم في سوق العمل.

من جانبها، تناولت الحصيني في ورشة العمل العديد من الخطوات الإيجابية لتحقيق الطموحات، حيث ركزت على ربط الطموحات بالقيم الشخصية، واستخدام منهجية (SMART) لتحديد الأهداف، كما ناقشت كيفية التعرف على العوائق الداخلية وطرق تجاوزها، وأهمية بناء الثقة لاتخاذ الخطوة الأولى رغم التحديات.

وأكّدت الحصيني للحضور أن التحديات لن تختفي، ولكن الثقة بالنفس وقدرتها على التعامل معها ستنمو مع كل خطوة يتم اتخاذها. وأضافت أنه من المهم البدء اليوم بشيء صغير، حتى يتبين في المستقبل أن العوائق التي كانت تبدو كجبال، أصبحت مجرد حصى على الطريق.

ومن جانبها تطرقت اللافي في ورشة العمل التي جاءت حول بناء الهوية المهنية والاستعداد لسوق العمل إلى ضرورة اكتشاف الهوية المهنية، وربطها بالسيرة الذاتية، والتواصل الفعال في وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضحت اللافي أن الهوية المهنية هي الطريقة التي يرى بها الفرد نفسه في السياق المهني، وتشمل مجموعة من العناصر مثل (القيم الأساسية، والاهتمامات، والمهارات، ونمط الشخصية، والطموحات المهنية).

... وورشة عمل عن النمو المهني في بيئة العمل

نظّمت غرفة الشرقية، ممثلة بمركز تمكين المرأة، يوم الأربعاء 16 أبريل 2025م، ورشة عمل بعنوان "الذكاء العاطفي المهني ودوره في النمو الوظيفي"، وذلك في مقر الغرفة الرئيس. وحضر الفعالية عضو مجلس الإدارة، أغاريد بنت إحسان عبد الجواد، حيث قدمت البرنامج كل من أستاذة الإرشاد النفسي والاشراف الإكلينيكي المشارك، الدكتورة عبير رشيد، والمحامية نجلاء القاضي، الشريك في مكتب "ليثم آند واتكنز" للمحاماة.

وفي كلمة لها، أكدت أغاريد عبد الجواد أن الذكاء العاطفي يعد من العوامل الحاسمة التي تسهم في خلق بيئة عمل إيجابية وفعّالة، مشيرة إلى أنه من المهارات الأساسية المطلوبة في عالم الأعمال. وأضافت أن الورشة تهدف إلى تعزيز الوعي حول دور الذكاء العاطفي في مواجهة التحديات المهنية، وبناء علاقات عمل قوية، وتحقيق النمو الوظيفي، فضلاً عن تحسين القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة وزيادة الإنتاجية.

من جانبها، قدمت الدكتورة عبير رشيد، تعريفًا شاملاً للذكاء العاطفي، وأوضحت خصائص الأفراد الذين يمتلكون هذه المهارة، مشيرةً إلى أهمية القدرة على التحكم في المشاعر كأداة رئيسية لتطوير الذكاء العاطفي، مثل التعرف على المشاعر، وتقييمها، واستخدام تقنيات تشتيت صحية مثل ممارسة الرياضة والحديث مع الأشخاص الموثوقين.

أما المحامية نجلاء القاضي، فقد ركزت على تطبيقات الذكاء العاطفي في النمو المهني، مؤكدة أن هذا الذكاء يساهم بشكل كبير في تحسين العلاقات الشخصية داخل العمل ويعزز من التنافسية الفردية داخل المؤسسة. وأشارت إلى أن مهارات مثل الشفافية، التعاطف، الاستماع الفعّال، والمرونة تلعب دوراً مهماً في كسب الذكاء العاطفي في بيئة العمل. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل